عالم المال

ندعم قرارك

• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 873 • الأحد 11 يناير 2026 م

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

إنجازات تاريخية في الشمول المالي

214 % نمو استثنائي وتوسع رقمي من 2016 حتى 2025

استثمار زراعي ص 08

نقيب البيطريين:

الطبيب البيطري خط الدفاع الأول عن صحة الإنسان وملف التعينيات سيظل على رأس أولوياتنا في قلب التوسع الزراعي

الأذون وسندات الخزانة.. الورقة الرابحة لاستثمار فائض السيولة البنكية

كيف يصبح 2026 عام الانطلاقة الصناعية؟

مساعد وزير التموين:

«التجارة الداخلية» ضخت 6 مليارات جنيه خلال 2025 لتطوير البنية التحتية

نائب وزير الزراعة:

خطة لزيادة الرقعة الزراعية 40 % خلال 5 سنوات

المؤشر ص 03

رانيا يعقوب:

سعر الصرف مرشح للتحرك في نطاق 5 % صعودًا أو هبوطًا وفق آليات السوق

صناعة وطاقة ص 07

هاني عافية:

50 % من صادراتنا الغذائية تتجه إلى الأسواق العربية و20 % للأوروبية و7 % لأمريكا

«التموين» تطلق خطة لتوفير السلع بأسعار مخفضة في معارض «أهلا رمضان»

السوق العقارية في 2026.. تحول نحو العقارات المُدرة للدخل والاستثمار طويل الأجل

الزراعة المصرية تفتح بوابة أمريكا اللاتينية عبر الدومينيكان خلال 2026

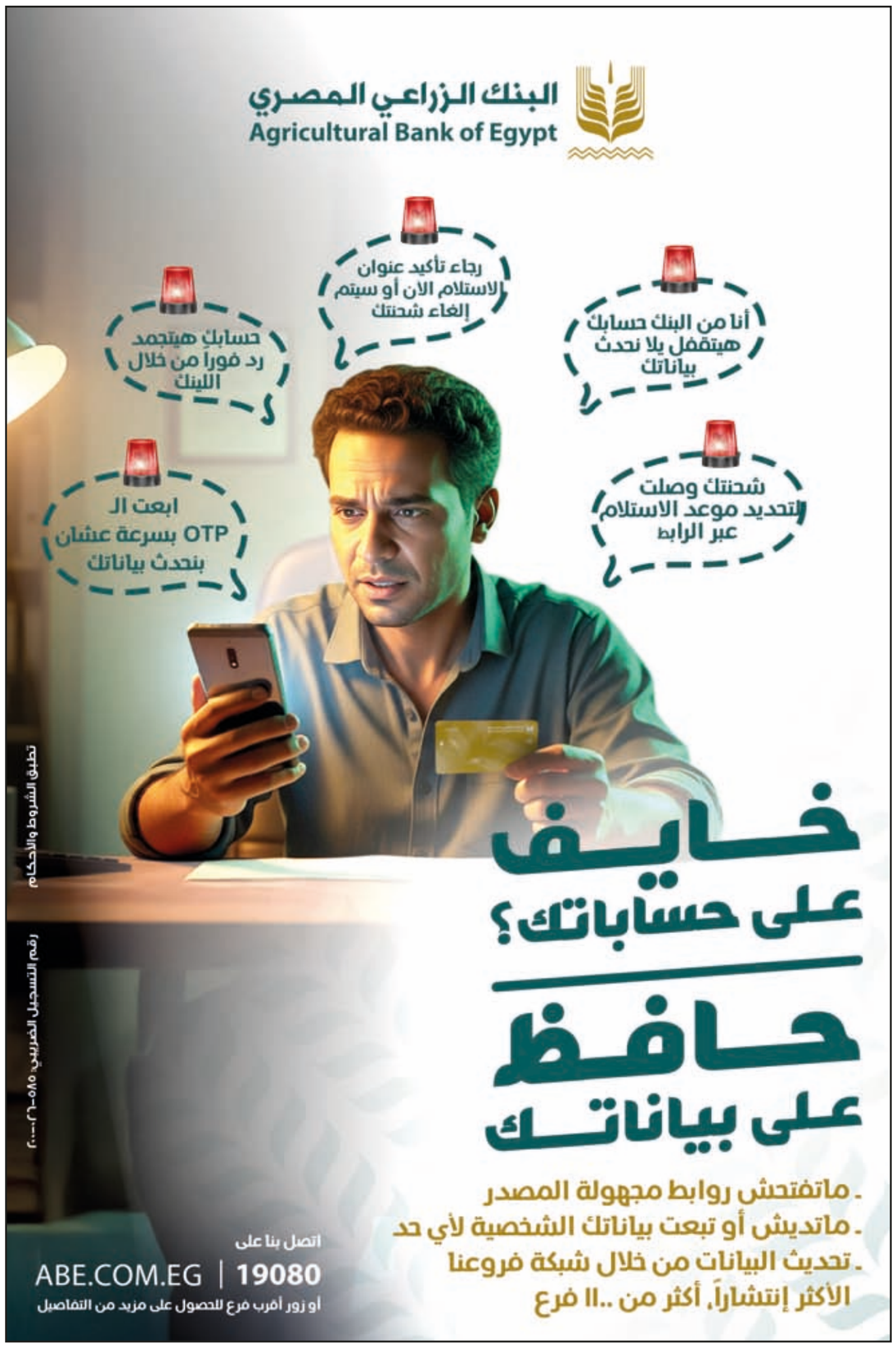

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبد الفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبد البارى - هبة عبد الستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبد المجيد عبد الله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبد العزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

وزارة الاتصالات تنظم ندوة حول توظيف الأدوات الرقمية لحماية واستدامة البيئة

شاركت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنظيم ندوة توعية تحت عنوان «رؤية الجمعيات في توظيف الأدوات الرقمية لحماية واستدامة البيئة»، وذلك في إطار المسار الرقمي للتعافي الأخضر المستدام.

وجمعت الندوة عددًا من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية، بمشاركة ١٠ مؤسسات، لا سيما في المجالات البيئية، بما أتاح فرصة لتبادل الخبرات واستعراض الرؤى العملية والتجارب الميدانية في توظيف الحلول الرقمية لخدمة القضايا البيئية.

وتناولت الندوة التأكيد على أهمية التكامل بين التحول الرقمي والعمل البيئي، ودور التكنولوجيا في دعم المبادرات الخضراء وتعزيز استدامتها على المدى الطويل.

كما تضمنت الندوة مناقشة مفتوحة لعدد من المحاور الرئيسية، منها مدى إسهام الأدوات الرقمية في دعم استدامة وحماية البيئة، وأبرز القضايا والمشكلات البيئية التي تواجه المجتمعات المحلية التي تعمل بها الجمعيات، إلى جانب استعراض طبيعة الأدوات الرقمية التي يمكن توظيفها في هذا المجال، والفئات المستهدفة وآليات الوصول إليها ودمجها في المبادرات والأنشطة البيئية، فضلًا عن مناقشة أهم الحلول الممكنة لتجاوز تلك التحديات وتعظيم الأثر البيئي المستدام.

وجدير بالذكر أن مبادرة المسار الرقمي للتعافي الأخضر المستدام أطلقتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في إطار مشروع التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة في مصر لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحفاظ على بيئة خضراء شاملة ومستدامة، بما يسهم في تحسين جودة الحياة.

الرقابة المالية و«إي فاينانس» تطلقان أول شبكة مدفوعات رقمية متكاملة للقطاع المالي

في إطار استراتيجية الدولة للتحول الرقمي، وتعزيز كفاءة الخدمات الرقابية والتنظيمية، أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية، بالشراكة الاستراتيجية مع شركة إي فاينانس، عن إطلاق أول شبكة مدفوعات رقمية متكاملة في تاريخ القطاع المالي غير المصرفي، كمنصة إلكترونية موحدة تتيح سداد المستحقات المالية المرتبطة بخدمات الهيئة بصورة رقمية آمنة وفعّالة.

وتهدف شبكة المدفوعات الرقمية إلى تسهيل تعامل الجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية مع الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للرقابة المالية، بما يسهم في تسريع دورة العمل، وتقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والانضباط داخل الأسواق.

وقال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن إطلاق شبكة المدفوعات الرقمية يأتي في إطار تنفيذ توجهات الدولة المصرية نحو التحول الرقمي الشامل، باعتباره أحد المحاور الرئيسية لدعم النمو الاقتصادي، ورفع كفاءة الأسواق، وتحسين مناخ الاستثمار، وذلك اتساقًا مع رؤية القيادة السياسية لبناء اقتصاد تنافسي قائم على التكنولوجيا والابتكار.

وأضاف أن الشبكة تمثل تطبيقًا عمليًا لمفهوم التنظيم الذكي (Smart Regulation)، حيث تُمكّن الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة من التسجيل الإلكتروني، والاطلاع الفوري على المطالبات المالية المستحقة، وسدادها عبر وسائل دفع إلكترونية آمنة، إلى جانب متابعة سجل المعاملات، بما يسهم في خفض زمن إنجاز المعاملات ورفع مستويات الشفافية والانضباط المؤسسي.

وأكد الدكتور محمد فريد أن حماية البيانات واستقرار المعاملات تمثلان أولوية قصوى، موضحًا أن الشبكة الرقمية توفر بيئة تشغيلية موثوقة وآمنة، تدعم ثقة المستثمرين وتعزز كفاءة عمل الأسواق المالية غير المصرفية.

ومن جانبه، أكد إبراهيم سرحان، رئيس مجلس إدارة شركة إي فاينانس، أن هذه الشراكة تمثل محطة استراتيجية فارقة في مسار نمو الشركة، ونقطة دخول منظمة وقابلة للتوسع إلى القطاع المالي غير المصرفي، باعتباره أحد أسرع القطاعات نموًا وأكثرها تنوعًا.

المصرية للاتصالات تعلن عن تغييرات جديدة في هيكلها التنظيمي لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة العملاء

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات، الشركة الرائدة في مجال تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن تغييرات جديدة في هيكلها التنظيمي، وذلك عقب اعتمادها من مجلس إدارة الشركة، يأتي ذلك في إطار سعيها المستمر لتعزيز الكفاءة الاستراتيجية والتشغيلية، بما يسهم في الارتقاء بتجربة العملاء وتحقيق مستويات أعلى من الجودة والتميز.

وشملت التعديلات إعادة هيكلة نيابة الشئون التجارية، لتصبح نيابتين مستقلتين هما: نيابة الشئون التجارية للأفراد، ونيابة الشئون التجارية للشركات والمؤسسات، حيث تختص نيابة الشئون التجارية للأفراد بتقديم الخدمات لعملاء الأفراد والقطاع السكني، بينما تركز نيابة الشئون التجارية للشركات والمؤسسات على خدمة عملاء الشركات والمؤسسات والجهات الحكومية، من خلال تقديم حلول متكاملة للاتصالات والخدمات الرقمية، بما يدعم مسار التحول الرقمي المستمر في مصر.

كما تضمنت التغييرات إعادة تنظيم وظيفة خدمة العملاء لتعمل ضمن كل نيابة من خلال وحدات متكاملة، مع تحديد واضح للمسؤولية عن إدارة تجربة العملاء ومتابعة أداء الخدمات، بما يضمن تقديم تجربة أكثر كفاءة واستجابة لاحتياجات مختلف شرائح العملاء.

وفي هذا الإطار قرر مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات الموافقة على تعيين محمد التوني كنائب للرئيس التنفيذي لنيابة الشئون التجارية للأفراد، لقيادة الاستراتيجية التجارية والعمليات التشغيلية للنيابة مع التركيز على تسريع عمليات النمو ورفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز القيمة المقدمة للعملاء وتعظيم الربحية.

كما قرر مجلس الإدارة أيضا الموافقة على نقل رامي كاطو من منصبه كنائب الرئيس التنفيذي لخدمة العملاء الى منصب نائب الرئيس التنفيذي للشئون التجارية للشركات والمؤسسات، سيتولى في هذا المنصب قيادة أعمال الشركة مع العملاء من المؤسسات والجهات الحكومية، لتعزيز التوسع من خلال الشراكات الاستراتيجية ودفع مبادرات التحول الرقمي بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق اقتصاد رقمي.

وإدراكًا للدور المحوري للتكنولوجيا كمحرك للنمو والابتكار، قرر مجلس الإدارة الموافقة على تعيين المهندس أحمد الفولي كنائب للرئيس التنفيذي لنظم وتكنولوجيا المعلومات. حيث سيكون مسئولا عن الإشراف على تحديث وتطوير ونمو البنية التحتية المعلوماتية والرقمية للشركة المصرية للاتصالات، وتعزيز الابتكار، والأتمتة والقدرات القائمة على البيانات عبر جميع وظائف الشركة، كما سيعمل على التأكد من توافق أنظمة المعلومات في الشركة بشكل كامل مع أهدافها الاستراتيجية، مما يتيح المزيد من الكفاءة والمرونة والقابلية للتوسع.

يؤكد هذا التعيين التزام الشركة المصرية للاتصالات بتعزيز بنيتها الرقمية، ودعم الابتكار، وتقديم قيمة طويلة الأمد للعملاء وتعظيم ثروة مساهميها.

وقد علق المهندس تامر المهدي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات قائلا:

" إن هذه الخطوة تأتي في إطار تنفيذ برنامج تحول مؤسسي متكامل يهدف إلى تطوير الهيكل التنظيمي للشركة وفق رؤية استراتيجية واضحة، ترسّخ نموذج تشغيل أكثر مرونة وكفاءة، وتعزز التركيز على العملاء كمحور رئيسي للأداء، وتسرّع من وتيرة اتخاذ القرار وتحسّن جودة التنفيذ. تمثل هذه الخطوة ركيزة أساسية ضمن خطة متكاملة لرفع كفاءة الأداء وتعزيز القدرة التنافسية للشركة، بما يواكب التطورات المتسارعة في السوق، ويحقق أعلى مستويات رضا العملاء، ويدعم النمو المستدام وتعظيم قيمة الشركة ومصالح مساهميها.

سامسونج تقيم قاعة عرض مستقلة في معرض CES 2026 لتقديم تجربة متكاملة لنظام الذكاء الاصطناعي المُبتكر

أعلنت شركة سامسونج إلكترونيكس عن توجه جديد ومختلف في مشاركتها بمعرض CES ٢٠٢٦، حيث تعتزم كسر قيود النمط التقليدي للمعارض من خلال تقديم نموذج عرض مبتكر وجريء لأحدث ابتكاراتها داخل قاعة The First Look، وذلك ضمن فعاليات المعرض الأكبر عالميًا للإلكترونيات الاستهلاكية، والذي يُقام في لاس فيجاس بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٦ إلى ٩ يناير ٢٠٢٦.

ومن خلال معرض The First Look، تُعيد شركة سامسونج صياغة أسلوبها المعتاد لعرض أحدث منتجاتها، متجاوزة فكرة الجناح التقليدي داخل مركز مؤتمرات لاس فيجاس، حيث تقيم الشركة معرضا منفصلا خاصا بها في فندق وين لاس فيجاس. تقدم الشركة من خلاله تجربة فريدة تعتمد على توظيف تقنيات العرض المتقدمة المستخدمة في المعارض الفنية والمتاحف، لإزالة الستار عن منتجاتها وتكنولوجياتها الجديدة.ولهذا الغرض، قامت سامسونج ببناء مساحة عرض مُخصصة تحمل اسم Samsung Exhibition Zone، تم تصميمها وفق أعلى المعايير العالمية في مجال الإلكترونيات، بما يسمح بإقامة كل الأنشطة وعرض المنتجات، والفعاليات والمنتديات التكنولوجية، وكذلك وتبادل الأفكار والخبرات مع أهم العملاء والشركاء في مكان واحد مُتكامل، ويؤكد هذا المعرض الفريد من نوعه التزام سامسونج بتغيير النموذج الاعتيادي للمعارض ليتخطى تغيير مكان العرض، إلى تجربة تتمركز حول تقديم تجارب رائعة ومُختلفة لعملائها.

تُقدم سامسونج خلال مشاركتها في معرض CES ٢٠٢٦ أسلوبها المُوحد للذكاء الاصطناعي ضمن قسم تجربة الأجهزة (Device eXperience – DX)، فضلاً عن عرض التوجه العام لأعمال الشركة.

«فودافون مصر» تبتكر حلًا جديدًا لتعزيز مرونة الشبكات يعمل بالذكاء الاصطناعي

حصدت فودافون مصر جائزة "Gartner Eye on Innovation" لعام ٢٠٢٥ لقطاع مقدمي خدمات الاتصالات، وذلك تقديرًا لاستخدامها المبتكر للتكنولوجيا في تعزيز مرونة الشبكات وضمان استمرارية الخدمات على نطاق واسع.

ويُبرز هذا التكريم أهمية الحل التكنولوجي المبتكر الذي توصلت إليه الشركة، MRAT Availability Booster كأحد الابتكارات الهامة التي تُمكّن من إدارة الشبكة بشكل استباقي، بدلا من الاكتفاء بإصلاح أعطال الشبكة بعد وقوعها، خاصة مع تزايد الأحمال التشغيلية على الشبكة في أوقات الذروة لتقديم اتصال متواصل دون انقطاع، يقدم MRAT Availability Booster من فودافون مصر منهجًا استباقيًا لإدارة الشبكات. وباستخدام آليات ذكاء اصطناعي متقدمة، يقوم الحل بالتنبؤ بمشكلات تغطية الشبكة ومنعها ومعالجتها ذاتيًا قبل أن يتأثر بها العملاء، مما يقلل فترات التوقف بشكل ملحوظ ويضمن خدمة موثوقة حتى في الظروف الصعبة.

وتعليقا على هذا التقدير، قال كاتالين بوليجا، نائب الرئيس لقطاع التكنولوجيا في فودافون مصر: "هذا التقدير الرفيع والهام من Gartner يعزز التزامنا ببناء قدرات تنبؤية ووقائية للشبكات، حيث يتمكن الحل الجديد من إجراء عمليات إصلاح ذاتية تدعم مرونة الشبكات وتعزز قدرتها على العمل في ظل أصعب الظروف. ومن خلال حل MRAT Availability Booster، تساهم ابتكاراتنا المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في ضمان استمرارية الخدمة وتقليل فترات التَعطل أثناء الأزمات أو الأعطال الفنية الكبيرة، بهدف الحفاظ على اتصال العملاء في أوقات الأزمات. وستواصل فودافون مصر تطوير المعايير الفنية والتكنولوجية التي تمكّن شبكتنا من أن تصبح أكثر مرونة وجاهزية للمستقبل، خاصة بعد حصولنا على براءة اختراع في المملكة المتحدة لهذا الحل، ونيل تقدير Gartner العالمي رفيع المستوى"

أوبو تطلق سلسلة Reno15 5G في مصر مع أحدث الابتكارات والإبداع في التصوير

أعلنت OPPO، العلامة التجارية الرائدة عالميًا في مجال التكنولوجيا، عن الإطلاق الرسمي لسلسلة هواتف Reno١٥ 5G في مصر خلال فعالية مميزة أقيمت في استاد القاهرة الدولي، حيث تم الكشف عن أربعة إصدارات، وهي Reno ١٥ 5G Pro Max، وReno ١٥ 5G Pro، وReno ١٥ 5G، و Reno ١٥ F 5G. وتُعرف هذه السلسلة باسم "رفيق لقطات الحفلة"، ومصممة تحت شعار "امتلك اللحظة" لدعم المستخدمين وتمكينهم من الاستمتاع بلحظاتهم المميزة وتوثيقها بسهولة وبجودة احترافية.

وشهد الإطلاق ظهور النجمين هدى المفتي وأحمد مالك كسفراء لسلسلة Reno، حيث جسدا روح سلسلة Reno١٥ وشعارها "امتلك اللحظة" من خلال الإبداع والاستخدام الذكي للتكنولوجيا كأداة للتعبير. وأضفى حضورهما المفاجئ طاقة وحيوية على الحدث عبر أنشطة تفاعلية، وتُوجّت اللحظة الأبرز بالكشف الحصري الأول عن الإعلان التلفزيوني الخاص بهما لسلسلة Reno، وذلك بحضور كبار الإعلاميين وعُشاق التكنولوجيا، مما جعل منها تجربة إطلاق لا تُنسى ومليئة بالحيوية والطاقة.

وخلال الحدث، أعلنت OPPO عن تمديد شراكتها مع أكاديمية The Maker الحاضنة من خلال The Maker × OPPO Dream League، استمرارًا في دعم المواهب المصرية الشابة. كما تم إطلاق برنامج Product Ambassador Program، الذي يتيح لصانعي المحتوى المختارين عرض منتجات OPPO الجديدة من خلال سرد القصص الواقعية عبر منصات التواصل الاجتماعي ومجتمع OPPO، مما يعزز الوصول والمشاركة والمصداقية وفقًا للإطلاقات العالمية.

تعتمد سلسلة Reno١٥ 5G على تصميم الضوء النابض المستوحى من حركة الضوء وانعكاساته، ويُكمل الهوية الجمالية التي قدمتها سلسلة Reno١٤ مقدمًا تجربة بصرية جذابة مع كاميرا Dynamic Stellar Ring وزجاج منحوت قطعة واحدة في الخلف.

عقارات

التعمير للتمويل العقاري «الأولى» تحصد تكريم الرقابة المالية كإحدى أفضل الشركات في إفصاحات الاستدامة والمناخ لعام 2025

أعلنت شركة التعمير للتمويل العقاري «الأولى» عن اعتزازها بحصولها على تكريم رفيع المستوى من الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك بحضور رئيس البورصة المصرية، تقديرًا لأدائها المتميز كإحدى أفضل الشركات في إفصاحات الاستدامة والمناخ لعام ٢٠٢٥.

وتسلم التكريم كل من تامر نجم، رئيس مجلس إدارة الشركة، و أيمن عبد الحميد، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، في تأكيد واضح على نجاح «الأولى» في الانتقال من مجرد الالتزام بالمتطلبات التنظيمية إلى تقديم تقارير استدامة عالية الجودة تعكس أعلى معايير الشفافية وتعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.

وأكدت الشركة أن هذا التكريم يمثل ثمرة لجهودها المتواصلة في تطوير منظومة الإفصاح والحوكمة، ويعكس التزامها بتبني أفضل الممارسات في مجالات الاستدامة والتغيرات المناخية، بما يتماشى مع توجهات الدولة المصرية واستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة.

وشددت «الأولى» على استمرارها في تنمية قدراتها المؤسسية ومواكبة المستجدات العالمية في ملفات المناخ والاستدامة، بما يضمن مستقبلًا استثماريًا آمنًا، ويعزز دورها كنموذج رائد يجمع بين كفاءة العمليات المالية والمسؤولية البيئية والمجتمعية.

السوق العقارية في 2026..

تحول نحو العقارات المُدرة للدخل والاستثمار طويل الأجل

المطورون يعيدون رسم خريطة السوق بتقديم منتجات تناسب القدرة الشرائية

تزايدت تساؤلات المستثمرين بشأن مستقبل السوق العقارية، تزامنا مع التراجع النسبي في معدلات المبيعات وتغيرات اقتصادية فرضت إعادة ترتيب أولويات الادخار والاستثمار، بينما يرى البعض أن هذا التباطؤ يشير إلى تراجع جاذبية القطاع، يعتبره آخرون تحولًا هيكليًا طبيعيًا يعكس مرحلة انتقال السوق من التوسع السريع والمضاربة إلى مرحلة أكثر نضجًا وانتقائية، حيث يتم تكريم القيمة الحقيقية والتركيز على الاستثمارات طويلة الأجل.

وتوقع الخبراء أن المرحلة المقبلة ستشهد تحولًا واضحًا من سباق الأسعار إلى سباق القيمة المضافة، مع ضرورة إعادة تصميم المنتج العقاري، وتقليل المساحات، ورفع كفاءة التصميم، والتركيز على السعر الإجمالي للوحدة بدلًا من سعر المتر، إلى جانب تعزيز الشفافية والإفصاح عن نسب التنفيذ.

وبدوره أكد الدكتور محمد راشد، عضو مجلس إدارة غرفة الاستثمار والتطوير العقاري بالاتحاد العام للمستثمرين الإفرو-آسيوي، أن السوق العقارية تدخل عام ٢٠٢٦ مرحلة مفصلية تتسم بقدر عال من التصحيح المنهجي، بعد سنوات من النمو المتسارع التي تجاوز فيها العقار دوره الطبيعي كمنتج سكني واستثماري.

وأوضح أن التراجع النسبي في المبيعات لا يعكس ضعفًا في القطاع، بل يمثل إعادة ضبط لإيقاع السوق وعودة لمنطق الاستثمار القائم على القيمة الحقيقية، بعد فترة تحوّل فيها العقار إلى أداة تحوط شبه وحيدة ضد التضخم وتقلبات سعر الصرف خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

وأشار إلى أن هذه المرحلة شهدت ارتفاعات سعرية متسارعة خلقت فجوة واضحة بين الأسعار الاسمية وقدرة المستهلك النهائي على السداد، وهي فجوة بدأت آثارها تظهر بوضوح خلال ٢٠٢٥، تمهيدًا لمرحلة أكثر عقلانية في ٢٠٢٦.

وأكد راشد، أن شريحة من المستثمرين قصيري الأجل خرجت مؤقتًا من السوق، مع تراجع فرص إعادة البيع السريع وتحقيق أرباح رأسمالية فورية، مشددًا على أن العقار في ٢٠٢٦ لم يعد بيئة مناسبة للمضاربة، بل استثمار يتطلب نفسًا طويلا ورؤية تشغيلية واضحة.

ويتفق هذا الطرح مع رؤية الغرفة العقارية، التي تؤكد أن الطلب الحقيقي المرتبط بالسكن والاستخدام الفعلي لا يزال قائمًا، وأن العقار سيظل ملاذًا آمنًا لحفظ القيمة على المدى المتوسط والطويل، خاصة بعد تراجع الشهادات البنكية ذات العوائد المرتفعة.

وتوقع راشد أن يتزايد الاهتمام بالعقارات المدرة للدخل، خاصة التجارية والإدارية والعيادات، باعتبارها منتجات توفر عائدًا تشغيليًا دوريًا، وليس مجرد مكسب رأسمالي مؤجل.

وأشار إلى أن متوسط العائد الإيجاري في السوق المصري تحسن ليصل إلى نحو ٦,٥-٧٪، مع تسجيل معدلات أعلى في بعض مناطق القاهرة الجديدة والمدن ذات الطلب الحقيقي، ما يعيد تعريف مفهوم الاستثمار العقاري بعيدًا عن إعادة البيع فقط.

في حين أكدت الدكتورة عبير عصام، عضو مجلس إدارة الاتحاد المصري للمستثمرين، أن السوق العقارية لن تشهد تراجعًا في جاذبيتها خلال ٢٠٢٦، بل يدخل مرحلة من الاستقرار النسبي دون زيادات سعرية كبيرة، موضحة أن الأسعار وصلت إلى مستويات متوازنة تقلل من فرص القفزات السعرية.

وأشارت إلى أن هذا الاستقرار يعكس نضج السوق بعد سنوات من الارتفاعات المتتالية، مع تغير واضح في سلوك المطورين الذين أصبحوا أكثر حرصًا على مواءمة المنتج العقاري مع القدرة الشرائية الفعلية، وتقديم نظم سداد أكثر مرونة.

وأوضحت «عصام» أن الشركات التي تمتلك نسب تنفيذ مرتفعة، أو وحدات جاهزة وقريبة من التسليم، ستكون صاحبة النصيب الأكبر من المبيعات، في ظل ارتفاع وعي العميل وربط قراره الشرائي بالمصداقية والالتزام.

منار مختار

عبير عصام:

السوق يدخل مرحلة النضج.. استقرار بلا قفزات سعرية و«القيمة» تحسم المنافسة

محمد راشد:

الاهتمام بالعقارات المدرة للدخل مع تحسن متوسط العائد الإيجاري إلى نحو 7 %

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

أشارت رانيا يعقوب، الخبيرة الاقتصادية ورئيسة مجلس إدارة شركة «ثري واي»، إلى أن أداء الاقتصاد المصري في عام ٢٠٢٥ أظهر تحسنًا ملحوظًا في المؤشرات الكلية، معتبرةً أن هذا العام يمكن وصفه بعام الهدوء النسبي مقارنة بالسنوات السابقة، خاصة في ما يتعلق بمعدلات التضخم واستقرار سعر الصرف.
وفي حوارها مع «عالم المال»، أوضحت أن تراجع معدلات التضخم لا يعني بالضرورة انخفاض الأسعار بشكل مباشر، بل يعكس تباطؤًا في وتيرة الزيادة، ما أتاح للبنك المركزي فرصة لخفض أسعار الفائدة، بالتوازي مع تحسن التصنيف الائتماني وتجاوز معدلات النمو للتوقعات.

رانيا يعقوب:

تحسن التصنيف الائتماني وتجاوز معدلات النمو للتوقعات يعكسان نموًا حقيقيًا

النشاط الصناعي والسياحة وصناعة السيارات قاطرة النمو الاقتصادي في 2025

كما أكدت على أن استقرار سوق الصرف واستعادة الجنيه جزءًا من قوته الشرائية ساهم في تخفيف الضغوط التضخمية، ما أدى إلى انخفاض أسعار بعض السلع الأساسية، فضلًا عن دعم نمو الصادرات في العديد من القطاعات، موضحة أن معدلات النمو المحققة تشير إلى نمو حقيقي، وليس فقط نتيجة لارتفاع الأسعار.
وإلى نص الحوار..

كيف كانت ملامح أداء الاقتصاد المصري في ٢٠٢٥ من حيث المؤشرات الكلية؟

تحسنت المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري خلال العام الماضي بشكل ملحوظ ويمكن وصفه بعام الهدوء النسبي على صعيد معدلات التضخم، وعلى الرغم من ذلك يسيء البعض فهم مقولة إن معدلات التضخم انخفضت بصورة كبيرة ، حيث إن معدل التضخم يعبر عن وتيرة الزيادة في الأسعار والمقارنة العام الماضي أقل مقارنة بالسنوات السابقة وليس بالضرورة أن تعود الأسعار إلى مستويات أقل، وفي السنوات الماضية تحركت أسعار الصرف مما انعكس على أسعار السلع والخدمات بينما تحقق الاستقرار في سعر الصرف خلال الماضي، كما استعاد الجنيه المصري جزءًا من قوته الشرائية وهو ما خفف الضغوط على المواطن مقارنة بالفترات السابقة كما تراجعت أسعار بعض السلع الأساسية على سبيل المثال تراجعت أسعار الأرز إلى أدنى مستوياتها منذ ما يقرب من عامين إلى جانب تراجع أسعار بعض المواد الغذائية الأخرى ورغم التزام الحكومة بسياسات رفع الدعم فإننا لم نشهد الطفرات السعرية العنيفة التي اعتدنا عليها في سنوات سابقة وهو ما يرجع إلى استقرار أسعار الصرف وتراجع حدة الضغوط الخارجية وعلى رأسها أسعار النفط العالمية، كذلك تحسن التصنيف الائتماني لمصر وتجاوز معدلات النمو للتوقعات والأهم أن هذه المعدلات تعكس نموًا حقيقيًا وليس نموًا ناتجًا عن ارتفاع الأسعار فقط وبدأنا نرى نمو الصادرات في عدة قطاعات مثل الملابس الجاهزة والسيارات.

ما أبرز القطاعات التي قادت النمو الاقتصادي ؟

النشاط الصناعي شهد طفرة كبيرة للغاية إلى جانب ارتفاع عائدات السياحة وافتتاح المتحف المصري الكبير الذي يُعد حدثًا تاريخيًا ستمتد آثاره الإيجابية لسنوات طويلة ليس فقط على قطاع السياحة ولكن أيضًا على قطاعات اللوجستيات والخدمات كما شهدت مصر طفرة كبيرة في صناعة السيارات ونجحت في جذب مصانع وعلامات تجارية عالمية مع وجود مكون محلي متزايد ولاحظنا استقرارًا ملحوظًا في الطلب وهو ما انعكس إيجابيًا على مدار العام.

ما تقييمك لحركة مؤشرات البورصة؟

البورصة مرآة للاقتصاد ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن الإيجابيات والسلبيات معًا فمن الإيجابيات أن البورصة المصرية حققت للعام الخامس تقريبًا صعودًا قويًا وتُعد من بين أفضل البورصات العربية والناشئة عالميًا من حيث الأداء فقد ارتفع مؤشر EGX٣٠ بما يقرب من ٤٠٪ وصعد مؤشر EGX٧٠ بنحو ٦٠٪ فيما تجاوزت بعض الأسهم معدلات صعود ١٠٠٪.
أما الجانب الذي كان ينتظر الجميع تطورًا فيه فهو ملف الطروحات الحكومية ورغم عدم تنفيذ طروحات واسعة خلال ٢٠٢٥ فإن العام شهد استحقاقًا بالغ الأهمية يتمثل في إنشاء وحدة تابعة لمجلس الوزراء لإدارة الشركات المملوكة للدولة إلى جانب صدور تشريع في أغسطس الماضي ينظم عمل هذه الوحدة وهو ما يمهد لتحركات إيجابية في ملف الطروحات الحكومية خلال ٢٠٢٦.

مع اشتعال الأحداث الجيوسياسية.. كيف انعكس ذلك على الاقتصاد؟

المنطقة بأكملها كانت على صفيح ساخن وإذا نظرنا إلى الخريطة الجغرافية سنجد أن مصر محاطة بدائرة من الأزمات سواء في البحر الأحمر أو الخليج أو اليمن وباب المندب إلى جانب ليبيا والسودان وحرب غزة ورغم ذلك أثبت الاقتصاد المصري قدرًا كبيرًا من المرونة في مواجهة هذه الصدمات ففي ظل هذه التحديات نجح الاقتصاد في تحقيق معدلات استقرار وجذب استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة إلى جانب استعادة ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين الأجانب وهو ما انعكس في تدفقات رؤوس الأموال إلى قطاعات متعددة مثل العقارات وعمليات الاستحواذ.
كذلك ساهمت المرونة في جذب ثقة المصريين في الخارج وهو ما انعكس في وصول تحويلاتهم إلى مستويات قياسية كما شهدنا عودة شهية الاستثمار لدى المصريين سواء بإنشاء مصانع جديدة أو إعادة ضخ استثمارات داخل السوق المحلي إلى جانب ذلك تتنافس الصناديق والمؤسسات الخليجية على الاستثمار في الشركات المصرية ظرًا لما تحققه من ربحية مرتفعة ومصر تُعد سوقًا استهلاكية ضخمة وهو ما يجعلها وجهة جاذبة للاستثمار في القطاعات الصناعية والخدمية كما أسهمت الإصلاحات الهيكلية وتطوير البنية التحتية في جذب الاستثمارات خاصة في قطاع اللوجستيات والموانئ الذي شهد طفرة كبيرة ومنافسة قوية بين المستثمرين وحتى على مستوى سعر الصرف أصبحت آليات العرض والطلب أكثر مرونة حيث من المتوقع أن يتحرك سعر الصرف في نطاق ٥٪ صعودًا وهبوطا وهو ما يعكس استقرارًا هيكليًا في الاقتصاد.

ما رأيك في السياسات النقدية التي يديرها البنك المركزي ؟

شهد ملف السياسات النقدية طفرة كبيرة أعادت الثقة في الاقتصاد لدى المستثمرين والمؤسسات الدولية خاصة مع الالتزام بسياسة سعر صرف مرنة كما نجح البنك المركزي عبر أدوات السوق المفتوحة في سحب السيولة للسيطرة على التضخم وهو ما بدأت ثماره تظهر ومن المتوقع أن نشهد خلال ٢٠٢٦ اقتراب معدلات التضخم من رقم أحادي وهو إنجاز مهم خاصة في ظل الضغوط التي تواجهها البنوك المركزية في أوروبا والولايات المتحدة وفي المقابل يتمتع البنك المركزي باستقلالية واضحة مكنته من خفض أسعار الفائدة لدعم مناخ الاستثمار وهو ما انعكس بوضوح في نتائج الربع الرابع من ٢٠٢٥.

ما تقييمك لأهم الفرص الاقتصادية في مصر خلال ٢٠٢٦؟

مع بداية العام لدينا استحقاق مهم يتمثل في الشهادات ذات العائد المرتفع التي جذبت خلال العام الماضي أكثر من ١,٥ تريليون جنيه وبالطبع ليس من الواقعي أن تخرج هذه السيولة بالكامل من الأوعية الادخارية فجزء منها سيبقى داخل البنوك بحكم طبيعة وثقافة المستثمر المصري لكن في المقابل نتوقع توجيه جزء من هذه السيولة إلى أصول أخرى وعلى رأسها العقار وهو ما يتماشى مع الثقافة الاستثمارية السائدة لدى المواطن المصري كما أن الذهب من المتوقع أن يواصل اتجاهه الصعودي وهو ما يرجح توجيه جزء من السيولة نحوه إلى جانب الفضة التي أصبحت حديث الأسواق خاصة مع تحقيقها عائدًا عالميًا يقارب ٨٪ مقابل نحو ٣٪ للذهب.
بالإضافة إلى ذلك شهدت المؤشرات الأمريكية صعودًا تاريخيًا تجاوز ٨٠٠ نقطة كما أغلقت المؤشرات الأوروبية على ارتفاعات قوية وبالطبع ستتجه شريحة من هذه السيولة إلى البورصة المصرية خاصة مع العوائد الجاذبة التي حققتها.

كيف تطور أداء البورصة خلال العام الماضي.. وما أبرز العوامل التي أثرت على نشاط السوق ومستوى التداول؟

تكونت شريحة جديدة من المتعاملين وهي شريحة الشباب حيث ارتفعت أعداد المكودين وزادت أحجام التداول وإن كانت لا تزال أقل من المستويات التي تعكس ما قبل التعويم. فالمفترض أن تتراوح قيم التداول اليومية بين ١٥ و٢٠ مليار جنيه ورغم ذلك نحن سعداء بالوصول إلى مستويات ٦ و٧ مليارات جنيه مع استمرار التطلع للوصول إلى حاجز ١٥ مليار جنيه ومن المتوقع أن تتجه شريحة من السيولة الخارجة إلى البورصة خاصة في ظل ما قدمته خلال ٢٠٢٥ من عوائد مغرية للمستثمرين.
كما لاحظنا جذب صناديق الاستثمار لأحجام سيولة كبيرة حيث وصلت بعض الصناديق إلى مستويات مليارية لا سيما صناديق الذهب وفي هذا السياق تتحرك الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لتفعيل ملف الصناديق العقارية ومن المتوقع أن نشهد انطلاقها قريبًا وتمثل هذه الصناديق فرصة مناسبة لشريحة واسعة من المستثمرين المصريين غير القادرين على شراء العقارات بشكل مباشر حيث تتيح لهم الاستثمار عبر شراء وثائق والاستفادة من ارتفاع أسعار العقارات وبالتالي من المنتظر أن يشهد السوق نشاطًا ملحوظًا عبر عدة أصول مختلفة،مدفوعًا بالسيولة المتوقعة إلى جانب توقعات بتحقيق طفرة في معدلات النمو خلال السنة المالية الحالية في ظل النشاط القوي للقطاع الصناعي وخفض أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التصدير.

كيف ترين التطورات الاقتصادية العالمية؟

من الصعب التنبؤ بدقة لكن التطورات دائمًا ما تحمل فرصًا وتحديات ومصر لديها شبكة واسعة من الشراكات والتحالفات الاقتصادية سواء عبر تكتل البريكس أو من خلال اتفاقيات التعاون مع أوروبا وآسيا ودول الخليج والولايات المتحدة الإدارة المصرية تتعامل بذكاء مع هذا الملف وتحافظ على قدر كبير من التوازن وهو ما يقلل من الخسائر ويعظم المكاسب سواء زادت حدة التطورات العالمية أو تراجعت.

الشورت سيلينج والمشتقات.. ما رأيك في دخول هذه الأدوات إلى البورصة؟

خلال الربع الأخير من ٢٠٢٥ عُقدت اجتماعات مكثفة بين إدارة البورصة والهيئة العامة للرقابة المالية والعاملين في السوق من شركات سمسرة وبنوك وأمناء حفظ لوضع آليات تطبيق هذه الأدوات.
وهذه الآليات مهمة للغاية لأنها ستجذب شريحة جديدة من المستثمرين المؤسسيين والمستثمرين المؤهلين ممن يمتلكون سيولة لا تقل عن ٥ ملايين جنيه وخبرة كافية فالمشتقات أدوات عالية المخاطر لكنها في الوقت نفسه وسيلة فعالة للتحوط وإدارة المخاطر.

ما أهم القطاعات المرشحة للانتعاش خلال الفترة المقبلة؟

بعكس ما يعتقده البعض فإن قطاع الطاقة والبنية التكنولوجية سيكون في صدارة المشهد لأن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يتطلبان طاقة ضخمة وبنية تحتية قوية كما أن الصناعات المرتبطة بالإلكترونيات وأشباه الموصلات تشهد سباقًا عالميًا ومصر تتحرك بقوة في هذا الاتجاه خاصة مع امتلاكها مواد خام مهمة مثل الرمال السوداء إلى جانب ذلك من المتوقع أن يستمر النشاط في قطاعات المواد الغذائية والعقارات والخدمات المالية غير المصرفية والقطاع المصرفي الذي سيعود تدريجيًا لدوره الأساسي في الإقراض مع نمو القطاع الصناعي.

تحدثتي بإيجابية عن القطاع العقاري.. من أين تأتي هذه الثقة؟

لأن جزء كبير من السيولة الخارجة من الشهادات ستتجه إلى العقار بحكم الثقافة السائدة لدى المصريين التي ترى في العقار ملاذًا آمنًا إلى جانب ذلك لم يعد التطوير العقاري مقتصرًا على القاهرة والجيزة بل امتد إلى مدن جديدة مثل رأس الحكمة والعلمين ومناطق البحر الأحمر كما أصبح المطور العقاري أكثر احترافية وبدأ في التوسع خارج مصر إلى أسواق مثل السعودية والعراق وسلطنة عمان والأردن وهو ما يدعم نتائج أعمال هذه الشركات.

هل تتحرك أسعار الصرف خلال الفترة المقبلة؟

حتى الآن لا توجد مفاجآت متوقعة فالسياسة الأمريكية المعلنة وهي أنها ستتجه نحو خفض الفائدة وعلى الصعيد المحلي من المتوقع زيادة التدفقات النقدية خاصة مع عودة حركة الملاحة في البحر الأحمر وهو ما يدعم عائدات قناة السويس والاحتياطي النقدي الذي يسجل مستويات تاريخية وبالتالي من المرجح استمرار تحرك سعر الصرف في نطاق ٥٪ صعودًا أو هبوطا وفقًا لقوى العرض والطلب.

ما رأيك في مقترحات مبادلة الديون بأصول؟

فكرة مبادلة الديون ليست الحل الجذري وأعتقد أننا نلجأ إليها فقط في حال وجود ضغوط كبيرة أو غياب وضوح الرؤية وفي الوقت الحالي لا أرى أن مصر تمر بمثل هذه الضغوط رغم أن هناك فترات سابقة شهدت دخول الدولة في مشاريع تنموية وأرى أن مبادلة الديون قد يكون لها تأثير أعمق من مجرد تبادلها بأصول أرى أن الجدل الدائر حول هذا الموضوع إيجابي لأنه يعكس نوعًا من الوعي لدى المواطنين.

ما توقعاتك لأداء البورصة بالعام الجاري؟.. وما هو أفضل استثمار؟

اتوقع أن تستهدف البورصة مستويات قرب ٥٠ ألف نقطة خلال ٢٠٢٦ مع الأخذ في الاعتبار الدورات الزمنية المعتادة للسوق التي تشمل فترات صعود وجني أرباح وأؤكد دائمًا أن المستثمر لا يشتري المؤشر بل يختار السهم المناسب أو يلجأ إلى صناديق الاستثمار إذا لم يمتلك الخبرة الكافية.
أفضل استثمار في عام ٢٠٢٦ هو المحفظة المتنوعة فقد رأيت مجموعة من الشباب أذكياء للغاية لم تكن لديهم القدرة على شراء الذهب خلال العامين الماضيين ومع ظهور صناديق الذهب اهتم الشباب بها كثيرًا لأنها لا تتطلب سيولة كبيرة على سبيل المثال هناك شاب كان يقتطع ٥٠٠ جنيه من مرتبه شهريًا ويستثمرها في صناديق الذهب فتمكن من تكوين ادخار تراكمي والعائد الذي حققه خلال سنتين كان كبيرًا جدًا لذلك يمكن القول إن أفضل استثمار في الوقت الحالي هو المحفظة الاستثمارية المتنوعة

هل سنشهد طروحات مؤثرة في البورصة ؟

أتوقع ذلك خاصة أننا لدينا استحقاقًا مهمًا حرك المياه الراكدة في هذا الملف ففي أغسطس ٢٠٢٥ صدر تشريع يخص إدارة أصول الدولة كما تم إنشاء وحدة تتبع مجلس الوزراء يديرها أحد صناع السوق وهناك تحرك جاد ومصر لديها فرص واعدة وسمعة طيبة وقدرة على جذب الاستثمار واليوم تتجه أنظار العالم نحو مصر لذلك أعتقد أن عام ٢٠٢٦ سيحمل مزيدًا من الخير.

حاورها:عليلاء حسين

افتتاح المتحف المصري الكبير يعزز السياحة ويدعم قطاعات اللوجستيات والخدمات

إنشاء وحدة لإدارة الشركات المملوكة للدولة يمهد لانطلاقة الطروحات الحكومية في 2026

السياسات النقدية للبنك المركزي تعزز الثقة وتدفع التضخم نحو رقم أحادي في 2026

سيولة الشهادات مرتفعة العائد مرشحة للتوجه للعقار والذهب والبورصة

تكوين شريحة جديدة من المستثمرين الشباب وزيادة أعداد المكودين بالبورصة

البورصة في 2026.. صعود مستمر وفرص استثمارية تقود السوق لمستويات تاريخية

تتزايد تطلعات المستثمرين تجاه البورصة مع بداية العام الجديد، في ظل مؤشرات إيجابية تعزز التوقعات باستمرار موجة الصعود، مدعومة بتحسن المناخ الاستثماري وتعافي السوق تدريجيًا من آثار التراكمات والتحديات التي أثقلت كاهله خلال الفترات السابقة، كما تعكس حركة السوق حالة من التفاؤل بإمكانية استعادة الزخم، مدفوعة بتراجع الضغوط، وعودة السيولة، وتنامي ثقة المستثمرين في قدرة البورصة على تحقيق أداء أكثر قوة واستدامة خلال المرحلة المقبلة.
وفي هذا الصدد، قال عبد الله فراج، مدير قسم التحليل الفني بشركة تايكون لتداول الأوراق المالية، إن الحالة العامة لسوق المال المحلية جيدة، مدعومة باقتصاد قوي، يتعافى من التراكمات والأعباء الماضية.
وأشار إلى أن الاتجاهات العامة الصاعدة تقود الأسهم القيادية نحو الصعود، تزامنًا مع تبادل الأدوار بينها، وهو السر الرئيسي وراء استمرارية الصعود، فبعض الأسهم تقود الصعود ثم تخضع لفترة استراحة (حركات تصحيحية)، لتتولى أسهم أخرى مهمة الصعود، ثم تعود المجموعة الأولى لتتولى القيادة مرة أخرى.
وأشار فراج، إلى أن هذه الميزة لم تكن موجودة في موجات الصعود السابقة،
وعلى ذكر المميزات الجديدة في السوق المصري، فلا توجد لدينا حركات تعويم للجنيه بعد تحرير سعر الصرف، ليصبح الدولار متاحًا للمتعاملين في أي وقت.
كما أوضح أن القطاعات المرشحة للصعود في ٢٠٢٦ مترابطة ببعضها البعض، وأتوقع صعودًا جماعيًا لها
على سبيل المثال، القطاع العقاري مرتبط بقطاع الموارد الأساسية مثل أسهم الأسمنت وصناعة السيراميك، بالإضافة إلى صلته بقطاع النقل، وبالتأكيد لا غنى في أي نمو اقتصادي عن قطاع البنوك، أما الأسهم الصغيرة والمتوسطة (المؤشر السبعيني) فكانت الأفضل أداءً في ٢٠٢٥، ومن المتوقع أن تستمر كذلك في ٢٠٢٦، وتتيح هذه الأسهم سهولة الاستحواذ عليها من المستثمرين الكبار، مع إمكانية تغيير إدارتها لدعم نمو أكبر، لذلك من المتوقع حدوث استحواذات، وقد بدأت بطلب الاستحواذ على ٩٠٪ من أسهم «زهراء المعادي»، ومن المتوقع أن تتم العملية بالعام الجاري ، مع رفع سعر الاستحواذ للسهم الواحد، إلى جانب أسهم أخرى بنفس الطريقة.
أما على صعيد المؤشر السبعيني فقد حقق قممًا تاريخية جديدة، ليس فقط مقومة بالجنيه، ولكن أيضًا بالدولار، أما المؤشر الثلاثيني، فمقوّم بالدولار، وما زال لم يحقق هذه القمم بعد.
بينما أشار محمد نائل، العضو المنتدب لشركة ميجا انفستمنت لتداول الأوراق المالية، إلى أن البورصة ستبقى أقوى الفرص الاستثمارية في العام الجاري،
وعلى الرغم من أن المؤشر العام حقق ارتفاعات قوية وصلت لحوالي ٤٠٪ في الفترات السابقة، إلا أن السوق لم تحقق بعد الارتفاع العادل الذي يعوض تأثير التضخم، كما حدث في أصول أخرى مثل الذهب والعقار.
في الوقت نفسه فإن سوق الأسهم مازالت أقل من قيمتها الحقيقية، وتتمتع بميزة تنافسية كبيرة، وفرص نمو جذابة جدًا للمستثمر الباحث عن قيمة حقيقية، وليس مجرد حفظ قيمة.
أما عن الأسهم الأكثر انتعاشة بالعام الجاري، يرى أن القائمة تضم قطاعات متعددة لكن على رأسها قطاع الرعاية الصحية والطبية، في ظل زيادة الاستثمارات الموجهة للصحة وتطوير البنية التحتية الطبية، ما يدفع الشركات العاملة في هذا القطاع إلى التوسع وتحقيق معدلات نمو مستدامة،
كما يعد قطاع الخدمات المالية من القطاعات الواعدة بقوة، خاصة مع انتشار ثقافة الاستثمار بين المصريين، وارتفاع الوعي بصناعة الاستثمار سواء من خلال صناديق الأسهم أو صناديق الدخل الثابت أو الاستثمار في الذهب، وهذا التطور في سلوك المستثمرين يخلق فرصًا أكبر لنمو شركات الخدمات المالية، ويجعل هذه القطاعات مرشحة لتحقيق أداء أفضل من متوسط السوق.
وأشار إلى أن عصر «القروش» يقترب من نهايته، وأن الفرص الاستثنائية لا تدوم طويلًا، فالسوق لا ينتظر المتأخرين، والسيولة الذكية دائمًا تسبق الخبر، موضحاً أن الأسهم الصغيرة والمتوسطة من المتوقع أن تشهد ارتفاعات قوية ومتتالية، مما قد يدفع السوق المصري إلى مستويات تاريخية قد تتجاوز حاجز الـ ٦٥,٠٠٠ نقطة خلال عام ٢٠٢٦ وما يليه، مدعومًا بزيادة عدد المستثمرين وارتفاع شهية المخاطرة.
أما رامي حجازي، خبير أسواق المال، فقد أشار إلى أن البورصة جنت ثمار الإصلاح الاقتصادي في العام الماضي ، وهو ما انعكس على أداء الشركات المقيدة بالبورصة.
وأوضح، أن هناك بعض العوامل التي تجعل السوق جاذبة للاستثمار، من أبرزها اتجاه المركزي نحو خفض الفائدة مما سيكون له دور إيجابي في تخفيف تكلفة الدين على الشركات، وتعظيم الإيرادات مع تشجيع الشركات على فتح أسواق جديدة وسياسات توسعية.
متوقعا أن يتم عقد صفقات كبيرة على غرار صفقة رأس الحكمة وعلم الروم، مما سيكون له أثر في ثبات سعر الصرف خلال العام ، وأيضا تعزيز الاستثمارات الأجنبية، سواء المباشرة أو غير المباشرة، وهذا بدأ بالفعل خلال العام الماضي في قطاعات مهمة منها المنسوجات والملابس الجاهزة وقطاع الأغذية وهذا أيضا سيكون له أثر إيجابي على البورصة، كما أن عام ٢٠٢٦ سيكون عام الصناعة والانتاج والتصدير، متوقعا حدوث طفرة كبيرة خلال هذا العام.

فريدة صلاح الدين

عبد الله فراج:

تبادل الأدوار بين الأسهم القيادية يدعم استدامة الصعود.. والمؤشر السبعيني يسجل قممًا تاريخية بالجنيه والدولار

محمد نائل:

الأسهم لا تزال أقل من قيمتها العادلة.. والرعاية الصحية والخدمات المالية في صدارة القطاعات الواعدة

رامي حجازي:

خفض الفائدة وصفقات استثمارية كبرى مرتقبة تدفع البورصة لموجة صعود جديدة بالعام الجاري

فرصة لضبط الأسعار وتقليل المضاربات في السوق المحلية

تدشين بنك الذهب الأفريقي.. خطـوة نحـو الاسـتقـرار المـالي وجـذب الاستثمارات

تسعى مصر لإنشاء بنك متخصص في الذهب على مستوى القارة الإفريقية؛ بهدف تقوية احتياطيات البنوك المركزية، وتقليل الاعتماد على مراكز التكرير والتداول خارج إفريقيا.

وبدوره وقع البنك المركزي وبنك التصدير والاستيراد الإفريقي «أفريكسيم بنك»، مذكرة تفاهم لإنشاء بنك متخصص في الذهب على مستوى القارة الإفريقية، وتهدف هذه المبادرة الاستراتيجية إلى تقوية احتياطيات البنوك المركزية، وتقليل الاعتماد على مراكز التكرير والتداول خارج إفريقيا، وإضفاء الطابع الرسمي على منظومة صناعة وتداول الذهب.

وفي ضوء ذلك ، قال الدكتور هشام إبراهيم الخبير المصرفي، إن تدشين بنك متخصص للذهب يسهم في تحقيق أفضل استثمار للثروات المعدنية ،بما يحقق أقصى استفادة للاقتصاد القومي على المدى الطويل.

وأشار إلى أن استثمار الذهب في البنوك يعد خيارا متاحا للكثير من المستثمرين، حيث توفر العديد من البنوك خدمات مرتبطة بالذهب، من بينها شهادات إيداع الذهب حيث يودع العميل أمواله في الذهب ويتم إصدار شهادة تثبت امتلاكه كمية محددة من الذهب، وهذه الشهادات عادةً تكون قابلة أن يتم تحويلها إلى ذهب فعلي أو بيعها، وبعض البنوك تقدم حسابات ذهب، بحيث يمكن للمستثمر شراء الذهب وحفظه في حساب خاص داخل البنك، وهو ما يتيح للمستثمر مراقبة قيمة الذهب في حسابه حسب تقلبات الأسعار العالمية للذهب.

وأضاف، تقدم بعض البنوك صناديق استثمار تركز على الاستثمار في الذهب، ويمكن للمستثمر شراء وحدات من هذه الصناديق، التي تستثمر في الذهب مباشرة أو في الشركات التي تعمل في قطاع الذهب، وقد شهد عام ٢٠٢٣ بداية قوية لصناديق الاستثمار في الذهب، حيث توفر هذه الصناديق فرصًا استثمارية آمنة ومربحة في سوق الذهب، مما يعكس تطورا كبيرا في أدوات الاستثمار المالي غير التقليدية.

وأضاف «إبراهيم»، أن دور بنك الذهب لا يقتصر على حفظ وتداول المعدن النفيس، بل يتجاوز ذلك ليكون أداة مالية قادرة على استيعاب جزء كبير من المدخرات، لافتًا إلى أن شريحة واسعة من المواطنين تفضل الاحتفاظ بمدخراتها في صورة ذهب، باعتباره ملاذًا آمنًا في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي، وأكد أن إدخال هذه المدخرات ضمن إطار مصرفي منظم من شأنه دمجها في الاقتصاد الرسمي، بدلا من بقائها خارج المنظومة المصرفية.

وأشار إلى أن بنك الذهب يمكن أن يلعب دورا محوريًا في طرح أدوات استثمارية جديدة، مثل شهادات ادخار مغطاة بالذهب، بما يوفر بدائل آمنة للمواطنين للاستثمار السيولة.

وتابع»، أن بنك الذهب الأفريقي يؤدي لضبط الأسعار، ووجود مصفاة معتمدة دولياً وبنك للذهب تحت رقابة البنك المركزي يعمل على تقليل المضاربة في أسعار الذهب بدلاً من تأثر الأسعار المحلية بالإشاعات أو المضاربات العشوائية، وهو ما يوفر مرجع سعري رسمي مرتبط بالبورصات العالمية، مما يقلل الفجوة السعرية غير المبررة ويحمي المواطن من الشراء بأسعار مبالغ فيها وقت الأزمات.

كما أشار إلي أن هذا المشروع يؤدي إلي انتعاش صناديق استثمار الذهب، مع توفير غرف محصنة بمعايير دولية داخل مصر مما سيقلل من تكاليف التأمين والتخزين التي تتحملها هذه الصناديق، ويسهل على الصناديق شراء سبائك «معتمدة محلياً» بدلاً من استيرادها، مما يرفع من كفاءة هذه الصناديق ويزيد من عوائدها للمستثمرين الصغار الذين يرغبون في الاستثمار في الذهب بمبالغ بسيطة وبدون الحاجة لتخزين الذهب في منازلهم، كما أن وجود بنك ذهب رسمي يقلل من العشوائية في التسعير المحلي ويربطنا مباشرة بالسعر العالمي، مما يحمي المدخر من التلاعب.

وكشف الخبير المصرفي، أن بنك الذهب الأفريقي، سيوفر بنية تحتية آمنة لصناديق الذهب، مما يجعل الاستثمار في «شهادات الذهب» أسهل وأرخص وأكثر أماناً من شراء السبائك وتخزينها في البيت، وتحويل المعدن لسيولة وبنك الذهب سيتيح تمويل مشروعات التعدين بضمان الذهب نفسه، مما يفتح الباب لزيادة معدلات الاستثمار ، ودمج شريحة جديدة من فئات المجتمع فى منظومة الاقتصاد الرسمي.

وسجل حجم احتياطيات الذهب لدى البنك المركزي المصري ارتفاعًا خلال شهر نوفمبر الماضي بعدما ارتفع رصيد البنك بنحو ١٠,٧٤ ألف أونصة، ليصل إجمالي الأرصدة لنحو ٤,١٥٣ مليون أونصة.

هشام إبراهيم

خبير مصرفي: فرصة لدمج المدخرات الذهبية في الاقتصاد الرسمي

أسماء عبد البارى

شـهدت الحصيلة الضريبية زيادة ضخمة بنسـبة ٣٥٠٪ منذ عام ٢٠١٦، حيث ارتفعت من ٤٦٢ مليار جنيه في العـام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى نحو ٢,٠٨ تريليون جنيه في التقديرات الخاصة بالعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، كما سـجلت الحصيلـة الضريبية تطورًا تدريجيًـا، حيث ارتفعت من ١,٢٦ تريليون جنيه في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ إلى ١,٦٣ تريليون جنيه في ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وصـولًا إلى ٢,٠٨ تريليـون جنيه في ٢٠٢٥ وفقًا لبيانات وزارة المالية.

نمو ضريبي غير مسبوق

الحصيلة الضريبية تقفز 350 % لتلامس 2.08 تريليون جنيه خلال 2025

سعيد فؤاد:

التيسيرات الضريبية نجحت في استقطاب أكثر من 640 ألف ممول لأول مرة

توقعات باعتماد الحزمة الثانية من التيسيرات الضريبية خلال الربع الأول من 2026

طلعت عبد السلام:

العفو الضريبي وحوافز 2025 مفتاح دمج الاقتصاد غير الرسمي

450 ألف إقرار معدل نتيجة الحوافز والتيسيرات الجديدة

وبدوره توقع سعيد فؤاد، مستشار رئيس مصلحة الضرائب، تطور ملحوظ فى الحصيلة الضريبية خلال ٢٠٢٦ بعد أن نجحت الحزمة الأولى من التيسيرات الضريبية في استقطاب أكثر من ٦٤٠ ألف ممول لأول مرة ، وذلك بفضل ما أتاحته مصلحة الضرائب من إمكانية تسجيلهم خلال ٦ أشهر من صدور القانون في ١٢ فبراير ٢٠٢٥، حتى ١١ أغسطس ٢٠٢٥ ، ما عزز من توسيع القاعدة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية، مع تخفيف الأعباء عن المواطنين.

وأكد أن الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية حققت نجاح خالف كافة التوقعات إذ أثمرت عن تحصيل أكثر من ٩٠ مليار جنيه ، موضحًا أن الحزمة الثانية من التيسيرات تأتي استجابة لطلبات المستثمرين الملتزمين الذين يسددون الضريبة في مواعيدها، ويسعون للحصول على المزيد من التيسيرات ، وتضم ٢٥ بندً تهدف إلى تسهيل التعامل الضريبي وتعزيز الشراكة بين الممولين والدولة

واستعرض أهم تلك البنود فى إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية واستبدالها بضريبة دمغة، والتى تم تطبيقها سابقا في ٢٠١٨ و٢٠٢٠ ونجحت في تبسيط التعاملات داخل البورصة، وتقليل المنازعات، ودعم نمو سوق المال.

وأشار إلى أن هناك مزايا نسبية لصالح الممولين المنتظمين اذ توفر لهم المصلحة سرعة استجابة لتلبية احتياجاتهم، وإعفائهم من الإجراءات المعقدة نظرا لانخفاض المخاطر لديهم ، مما يسهل عمليات الفحص الضريبي وإلغاء المنازعات.

وأوضح أن رد ضريبة القيمة المضافة على الصادرات كانت من أبرز المشكلات، حيث كانت المدة القانونية لرد الضريبة تصل إلى ٤٥ يومًا وفق القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٠، بينما تم تقليصها الآن إلى ٥ أيام عمل فقط ، وهو ما يسهل عملية التصدير.

وتابع أن الحزمة الثانية تتضمن إلغاء ضريبة توزيعات الأرباح على الشركات التابعة للشركات القابضة، لتفادي الازدواج الضريبي وتخفيف الضغط على الشركات العاملة في مصر.

كما ثبتت مصلحة الضرائب حساب ضريبة التصرفات العقارية بنسبة ٢,٥٪، ويمكن للمواطن سدادها مباشرة عبر تطبيقات الهاتف المحمول والحصول على المخالصة فورا ، أما فيما يخص ضريبة القيمة المضافة، فقد تم تخفيض العبء على المتعاملين، وإعفاء الأجهزة الطبية، بما في ذلك مدخلات أجهزة الغسيل الكلوي، لتسهيل وصول الخدمات للمواطنين.

وتوقع أن يتم اعتماد الحزمة الثانية من التيسيرات الضريبية خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦ كونها ما زالت قيد الحوار المجتمعي مع اتحاد الصناعات والغرف التجارية لاستطلاع المقترحات قبل صدورها بشكل رسمي.

بينما قال الدكتور طلعت عبد السلام، الخبير الضريبي، إن وزارة المالية خلال الفترة الأخيرة تبذل جهود كبيرة لدعم المجتمع الضريبي من خلال مجموعة من المبادرات التي تتضمن حوافز وتيسيرات ضريبية مهمة.

حيث صدرت القوانين رقم (٥)، و(٦)، و(٧) لسنة ٢٠٢٥، والتي تستهدف عدة أهداف رئيسية، أهمها دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة الرسمية، عبر تقديم عفو ضريبي عن جميع الفترات الضريبية السابقة للممولين الذين يتقدمون طواعية للتسجيل لدى مصلحة الضرائب.

وأشار إلى أن هذه القوانين قدمت حلولا غير تقليدية لإنهاء كافة المنازعات الضريبية حتى ما قبل عام ٢٠٢٠، مما ساعد مصلحة الضرائب على التخلص من عبء هذه المنازعات المتراكمة لسنوات طويلة، وفي الوقت ذاته منح الممولين فرصة إنهاء منازعاتهم بطريقة آمنة وبأقل التزامات ضريبية ممكنة.

كما تم وضع حد أقصى لمقابل التأخير والضريبة الإضافية بحيث لا تتجاوز ١٠٠٪ من الفروق الضريبية، وهو ما ساعد في حل مشكلة كانت دائمًا مصدر قلق للممولين لأنها في كثير من الأحيان كانت تتجاوز أصل الضريبة نفسها.

وقال إن القانون رقم (٦) تضمن حوافز وتيسيرات ضريبية خاصة بالمشروعات الصغيرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنيه، حيث أصبحت المعاملة الضريبية لها تتمثل في ضريبة نسبية تبدأ من ٤٪ من رقم الأعمال بحد أقصى ١,٥٪، وذلك بهدف التيسير على هذه المشروعات المهمة لدعم الاقتصاد وتوفير السيولة لها. كما تم إعفاء هذه المشروعات من ضريبة الدمغة والضريبة على توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية من بيع الأصول، بالإضافة إلى العديد من التيسيرات الأخرى.

ولفت إلى أن الحزمة الثانية من الحوافز والتيسيرات الضريبية التي أعلن عنها مؤخرا وزير المالية، وطرحها للحوار المجتمعي، تضمنت تسريع رد مستحقات الممولين، خاصة «رد ضريبة القيمة المضافة»، والسماح بالمقاصة لكل الأرصدة الدائنة، وفرض ضريبة دمغة بدلا من الأرباح الرأسمالية على بيع الأسهم في البورصة، بالإضافة إلى مزايا مالية وضريبية لتشجيع الشركات الكبرى على التسجيل في البورصة المصرية، كما تم السماح بخصم فوائد القروض الخارجية من الوعاء الضريبي للشركات المشاركة في تنفيذ المشروعات الاستراتيجية، وإعفاء توزيعات أرباح الشركات المصرية التابعة للشركة القابضة المقيمة في مصر لمنع الازدواج الضريبي، وخفض ضريبة القيمة المضافة على الأجهزة الطبية من ١٤٪ إلى ٥٪، وتثبيت ضريبة التصرفات العقارية بنسبة ٢,٥٪ من قيمة الوحدة بغض النظر عن عدد التصرفات، مع تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية.

وأوضح أن هذه الإجراءات والتيسيرات تتماشى تمامًا مع متطلبات المرحلة الحالية، حيث تهدف الدولة إلى دعم مجتمع رجال الأعمال باعتباره الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد

ولفت إلى أن هذه الإجراءات أسفرت عن نتائج ملموسة، حيث تم إنهاء ١١٠ آلاف منازعة، وتقديم ٤٥٠ ألف إقرار معدل، وانضمام ٥٣ ألف ممول جديد لمصلحة الضرائب، وزيادة الحصيلة الضريبية بنسبة ٣٦٪، بما يعادل نحو ٥٠٠ مليار جنيه إضافية، وفق تصريحات وزير المالية.

و تابع أن هذه الإجراءات من شأنها تعزيز الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب، وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمار من خلال التبسيط وتخفيف الأعباء على الممولين، بالإضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية.

مى رفاعى

الأذون وسندات الخزانة.. الورقة الرابحة لاستثمار فائض السيولة البنكية في 2026

تعد أدوات الدين الحكومية، كأذون وسندات الخزانة، من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها البنوك لتوظيف فائض السيولة المتاحة لديها، في ظل التوسع المستمر للبنك المركزي في طرح عطاءات أدوات الدين التابعة لوزارة المالية، وتتيح هذه الأدوات للبنوك فرصة للاستثمار في أدوات مالية مضمونة العائد، خصوصًا مع ارتفاع العوائد المرتفعة المقدمة من أذون وسندات الخزانة.

وتعد هذه الأدوات بمثابة «ملاذ آمن» للبنوك، حيث يمكن استخدامها كوسيلة لتوجيه السيولة الفائضة إلى استثمارات مضمونة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، فهي واحدة من الخيارات المهمة للبنوك التي تبحث عن استثمار آمن ومربح في الوقت ذاته.

وطرح البنك المركزى خلال الأسبوع الأول من يناير ٢٠٢٦، أذون خزانة وسندات بقيمة بلغت ١٩٠ مليار جنيه وشمل الطرح أذون خزانة بـ١٦٠ مليار جنيه لآجال قصيرة، وسندات خزانة بـ٣٠ مليار جنيه لآجال متوسطة وطويلة.

وكشف البنك المركزي عن ارتفاع استثمارات العملاء الأجانب بأذون الخزانة لتسجل ما يعادل ٢,٠٦٣ تريليون جنيه بنهاية يوليو ٢٠٢٥، مقابل ما يعادل ١,٩٠٦ تريليون جنيه بنهاية يونيو السابق عليه.

وبلغت استثمارات بنوك القطاع الخاص بأذون الخزانة سجلت ٧٥٠,٣٧٥ مليار جنيه بنهاية يوليو مقابل ٦٩٩,٦ مليار جنيه بنهاية يونيو ، وسجلت استثمارات بنوك القطاع العام سجلت ٤٩٦,١ مليار جنيه بنهاية يوليو ٢٠٢٥، مقابل ٤٦٣,٠٣ مليار جنيه بنهاية يونيو السابق.

وسجلت استثمارات فروع البنوك الأجنبية نحو ٥٩,١٨٣ مليار جنيه بنهاية يوليو ، مقابل ٤١,٦٢٣ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، ومبيعات أدوات الدين المحلية سجلت نموا قياسيا خلال عام ٢٠٢٥، إذ قفزت بنحو ٧٣٪ لتتجاوز ٩,٥ تريليون جنيه، مقابل نحو ٥,٥ تريليون جنيه في عام ٢٠٢٤،وارتفعت استثمارات الأجانب في أذون الخزانة فقط بنحو ١٠,٧ مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٥، لتسجل مستوى قياسياً بلغ ٤٢,٤ مليار دولار بنهاية يوليو. وبلغت مشتريات الأجانب من الأذون عبر السوق الثانوية نحو ٩,٢ مليار دولار حتى نوفمبر، مقارنة بنحو ١٤ مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

وفي ضوء ذلك قال تامر يوسف مدير قطاع الخزانة والمعاملات الدولية في أحد البنوك الخاصة، إن هناك إقبال كبيرمن قبل المستثمرين الأجانب والعرب على الاستثمار في أذون الخزانة والسندات، إلى جانب التزام البنوك بالاستثمار فيها من خلال المتعاملين الرئيسيين.

وأضاف أن الاستثمار في أذون الخزانة سيظل قويا رغم انخفاض سعر العائد، بفضل الثقة في الاقتصاد المصري وسعر الفائدة الذي يعتبر مرتفعاً، مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى.

وأشار إلى أن إصدار أذون وسندات خزانة يعد بمثابة أهم أداة من أدوات التمويل الحكومي، والتي تعتمد عليها الحكومة بشكل كبير لتمويل المشروعات التنموية، والتي تحقق نتائج أعمال وأرباح مرتفعة، وبالتالي ينعكس بالإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي في الموازنة العامة للدولة.

أسماء عبد البارى

تامر يوسف:

الاستثمار في أذون الخزانة قويًا رغم انخفاض سعر العائد

بنك مصر «أول بنك في مصر» يحصد الدرع الذهبي من يوتيوب ويتصدر منصات التواصل الاجتماعي بأكبر قاعدة متابعين والأعلى تفاعلًا

حصل بنك مصر على الدرع الذهبي من منصة يوتيوب التابعة لمؤسسة جوجل العالمية، وذلك بعد تجاوز عدد المشتركين بالقناة الرسمية للبنك حاجز المليون مشترك، حيث بلغ عدد مشتركي قناة بنك مصر على يوتيوب أكثر من مليوني مشترك، كما تخطى إجمالي عدد المشاهدات على القناة أكثر من ٨٠٠ مليون مشاهدة، بما يعكس قوة المحتوى الذي يقدمه البنك وقدرته على الوصول إلى شرائح واسعة من الجمهور بمختلف فئاته.

ويواصل بنك مصر تصدره للمشهد الرقمي، مؤكدًا مكانته باعتباره صاحب أكبر قاعدة متابعين والأكثر تفاعلًا على مختلف منصات التواصل الاجتماعي، بما يعكس الحضور القوي للبنك ونجاحه في بناء قنوات تواصل فعالة ومستدامة مع المجتمع.

ويعكس هذا النمو المتواصل نجاح استراتيجية بنك مصر في توظيف المنصات الرقمية لدعم الشمول المالي، ونشر الثقافة المصرفية، والتعريف بالخدمات والمنتجات التي يتيحها البنك، بما يسهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز مستويات التواصل معهم، إلى جانب ترسيخ رؤيته في الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع من خلال منصات رقمية دارجة ومحتوى يسهم في نشر الثقافة المصرفية.

ويُعد هذا الإنجاز امتدادًا للنجاحات السابقة التي حققها بنك مصر على منصة يوتيوب، حيث كان أول بنك في مصر يحصل على الدرع الفضي عقب تخطي عدد المشتركين ١٠٠ ألف مشترك، في خطوة سباقة عكست ريادة البنك في استخدام القنوات الرقمية كأداة للتواصل الفعال مع المجتمع.

ويؤكد بنك مصر أن هذا الإنجاز يعكس التزامه المستمر بتطوير حضوره الرقمي وتعزيز قنوات التواصل مع الجمهور، بما يرسّخ مكانته باعتباره الأكثر تأثيرًا وتفاعلًا على المنصات الرقمية، ويجسد رؤيته في تقديم محتوى مصرفي مبتكر يضع العميل في قلب أولوياته، ويدعم دوره الوطني في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

الشمول المالي للمرأة ينمو بنسبة 307 %

إنجازات تاريخية في الشمول المالي.. 214 % نمو استثنائي وتوسع رقمي من 2016 حتى 2025

التكنولوجيا المالية والابتكار المصرفي يتيحان 70.5 مليون حساب مالي للمواطنين

الشباب يتصدرون المستفيدين من الشمول المالي بنمو يصل إلى 71 %

شهدت مؤشرات الشمول المالي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى يونيو ٢٠٢٥، نتيجة للجهود التي قادها البنك المركزي من خلال تعزيز الابتكار في التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، وقد أسـهم ذلك في تقديم خدمات مصرفية رقمية متنوعة لجميع فئات المجتمع، مع تركيز خاص على فئات النساء والشباب.

أحمد مصلوح:

تطبيقات الشمول المالى نجحت في القضاء على ظاهرة «المستريح»

المبادرات المصرفية كانت حجر الزاوية في تعزيز الشمول المالي

برنامج فلوسى للبريد المصري وفر أداة آمنة للاستثمار

وأظهـرت أحـدث تقاريـر البنـك المركـزي، أنـه بنهايـة يونيـو ٢٠٢٥، قفـز عـدد المواطنـين المشـمولين ماليـا إلـى ٥٣,٨ مليـون مواطـن مقابـل ١٧,١ مليـون مواطـن فقـط فـي ٢٠١٦ ، ممـا يعنـي أن نسـبة الشـمول المالـي تطـورت مـن ٢٧,٤٪ عـام ٢٠١٦ إلـى ٧٦,٣٪ فـي يونيـو ٢٠٢٥، لتسـجل نمـو تجـاوز ٢١٤٪ خـلال الفتـرة مـن ٢٠١٦ حتـى ٢٠٢٥.

كمـا ارتفعـت نسـبة الشـمول المالـي للمـرأة مـن ١٩,١٪ فـي ٢٠١٦ إلـى ٧٠,٠٪ فـى يونيـو ٢٠٢٥، بنمـو تجـاوز الـ ٣٠٧٪.

أمـا فئـة الشـباب مـا بـين عمـر ١٥ إلـى ٣٥ عامًـا شـهدت قفـزة غيـر مسـبوقة فـي الشـمول المالـي ، حيـث ارتفعـت النسـبة مـن ٣٦,٣٪ فـي ٢٠٢٠ إلـى ٥٤,٤٪ فـي يونيـو ٢٠٢٥، مسـجلة نمـو ٧١٪ خـلال تلـك الفتـرة.

ووصـل عـدد الحسـابات الماليـة التـي تمكـن المواطنـين مـن إجـراء معامـلات ماليـة لنحـو ٧٠,٥ مليـون حسـاب.

وتعقيبًـا علـى ذلـك، قـال أحمـد مصلـوح الخبيـر المالـي إن التطـور الكبيـر فـي مؤشـرات الشـمول المالـي الـذي تشـهده مصـر يتماشـى مـع اسـتراتيجية الدولـة والبنـك المركـزي لعـام ٢٠٣٠.

وتابـع، هـذا التطـور لا يعـد مجـرد تطـور عابـر، بـل نتـاج لخطـة شـاملة تسـتهدف دمـج الاقتصـاد غيـر الرسـمي وتعزيـز التوسـع فـي اسـتخدام الخدمـات الماليـة الرسـمية، خاصـة فـي المناطـق الريفيـة والأقاليـم، التـى يعتبـر الوصـول إلـى الخدمـات الماليـة بهـا مـن أكبـر التحديـات».

وأضـاف أن المبـادرات التـي أطلقهـا القطـاع المصـرفي خـلال السـنوات الأخيـرة والتـى اسـتهدفت تعزيـز الوعـي المالـي وتشـجيع المواطنـين علـى اسـتخدام الخدمـات الرقميـة، كانـت حجـر الزاويـة لهـذا التطـور.

وأوضـح أن القطـاع المصـرفي لعـب دورًا محوريـا فـي دعـم التحـول مـن خـلال الابتـكار فـي التكنولوجيـا الماليـة (الفنتـك) التـي أسـهمت فـي تسـهيل وصـول الأفـراد إلـى الخدمـات الماليـة

مشـيرا إلـى أن الانتشـار الواسـع للمحافـظ الإلكترونيـة، مثـل تلـك التـي توفرهـا البنـوك لعـب دورا كبيـرا فـي تعزيـز الشـمول المالـي، خاصـة فـي الفئـات المهمشـة التـي كانـت تفتقـر إلـى الحسـابات البنكيـة التقليديـة ، وخيـر دليـل علـى ذلـك أن كـروت «تميـز» التـي توفرهـا البنـوك أصبحـت إحـدى الأدوات الرئيسـية لتسـهيل المعامـلات الماليـة دون الحاجـة إلـى فتـح حسـابات بنكيـة، الأمـر الـذى مكـن المواطنـين مـن الاسـتفادة مـن الخدمـات المصرفيـة بسـهولة وأمـان خاصـة المتواجديـن فـى المناطـق النائيـة.

وأشـاد مصلـوح، بالتحسـن الملحـوظ فـي تجربـة العمـلاء مـع التطبيقـات الإلكترونيـة، فأصبـح التسـجيل بهـا واسـتخدامها أسـهل ممـا سـبق، مـا زاد مـن نسـبة اعتمـاد الأفـراد علـى الحلـول الرقميـة فـي حياتهـم اليوميـة والتمكيـن للاقتصـاد غيـر الرسـمي، فسـهل لهـم إجـراءات الحصـول علـى قـروض صغيـرة، وتحويـل الأمـوال والاسـتثمار بشـكل قانونـي وآمـن، الأمـر الـذى سـاهم بقـوة فـى القضـاء علـى ظاهـرة «المسـتريح» التـي كانـت مـن أكبـر المشـكلات فـي الاقتصـاد غيـر الرسـمي.

فعلـى سـبيل المثـال، أصبـح تطبيـق «فلوسـى» المقـدم مـن البريـد المصـري أحـد أبـرز الحلـول التـي تتيـح للمواطنـين الاسـتثمار بأمـان ممـا يعـزز مـن إمكانيـة الحصـول علـى عوائـد ماليـة حقيقيـة، بعيـدا عـن مخاطـر الاسـتثمارات غيـر الشـرعية خاصـة بيـن الشـباب الـذي أصبـح لديهـم القـدرة علـى الوصـول إلـى الأدوات الماليـة بطـرق بسـيطة وآمنـة.

مى رفاعى

ڤاليو تحصل على الموافقة النهائية من البنك المركزي الأردني لإطلاق عملياتها

أعلنـت ڤاليـو، الشـركة الرائـدة للتكنولوجيـا الماليـة الشـاملة فـي مصـر، عـن حصولهـا علـى الموافقـة النهائيـة مـن البنـك المركـزي الأردنـي لإطـلاق خدماتهـا رسـميًا فـي الأردن بموجـب رخصـة التمويـل المتخصـص، لتقـدم للعمـلاء حلـول تمويليـة ميسّـرة. تأتـي هـذه الموافقـة بعـد الحصـول علـى الموافقـة المبدئيـة خـلال عـام ٢٠٢٥، وتمثـل هـذه الخطـوة علامـة فارقـة فـي اسـتراتيجية نمـو ڤاليـو الإقليميـة والتزامهـا طويـل الأمـد بدفـع عجلـة الشـمول المالـي فـي الأردن.

تخطـط ڤاليـو لبـدء عملياتهـا فـي الأردن خـلال الربـع الأول مـن عـام ٢٠٢٦، مـا يشـكل بدايـة إطلاقهـا الكامـل فـي السـوق بعـد اسـتكمال جميـع المتطلبـات التنظيميـة والتشـغيلية.

فـي إطـار هـذه الخطـوة الهامـة، أعلنـت ڤاليـو عـن هيـكل قيادتهـا لإدارة عملياتهـا فـي الأردن. حيـث سـيتولى معالـي المهنـدس مشـى غرايبـة، وزيـر الاسـتثمار السـابق فـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية، رئاسـة مجلـس إدارة ڤاليـو الأردن، فيمـا تـم تعيـين محمـد اليوسـف رئيسـاً تنفيذيـاً لشـركة ڤاليـو الأردن. ويعكـس هـذا التوجـه حـرص ڤاليـو علـى ترسـيخ الحوكمـة المؤسسـية وتعزيـز الكفـاءة التشـغيلية بالاعتمـاد علـى قيـادة محليـة ذات خبـرة.

حبيبة نجيب

وكان معالـي المهنـدس مشـى غرايبـة، قبـل عملـه كوزيـر الاسـتثمار الأردنـي، قـد شـغل منصـب وزيـر الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات وأول وزيـر للاقتصـاد الرقمـي والريـادة فـي الفتـرة مـن ٢٠١٨ إلـى ٢٠٢٠، حيـث عُـرف بإسـهاماته البـارزة فـي تطويـر البنيـة التحتيـة الرقميـة فـي الأردن. كمـا شـغل بالإضافـة لخدمتـه فـي القطـاع العـام عـدة مناصـب فـي قطـاع الاتصـالات، بمـا فـي ذلـك قيـادة عمليـات شـركة إريكسـون فـي الأردن، ويملـك خبـرة تتجـاوز ١٩ عامًـا فـي القطـاع الخـاص بالشـرق الأوسـط، حيـث عمـل مـع شـركات متعـددة الجنسـيات تخـدم العمـلاء المحلييـن والإقليمييـن والدولييـن فـي مجـالات التكنولوجيـا والتحـول الرقمـي والسياسـات العامـة، مكتسـبًا خبـرة عميقـة فـي التنميـة الاقتصاديـة والنمـو المسـتند إلـى الاسـتثمار.

أمـا محمـد اليوسـف فلديـه خبـرة تزيـد عـن ١٨ عامًـا فـي قيـادة شـركات التكنولوجيـا الماليـة والتجـارة الإلكترونيـة والقطـاع التقنـي والاتصـالات فـي المنطقـة. سـيقوم بتوجيـه اسـتراتيجية ڤاليـو المحليـة وعملياتهـا وتوسـعها، مسـتفيدًا مـن خبرتـه فـي توسـيع الأعمـال الرقميـة وبنـاء فـرق عمـل ذات أداء عـالٍ. فـي موقعـه السـابق بشـركة Arab Business Machines (ABM)، التـي تعـد الموزع الإقليمـي لشـركة Apple، عمـل علـى تعزيـز أعمـال الشـركة مـع شـركات الاتصـالات فـي الأردن. كمـا شـغل منصـب المديـر العـام لشـركة Zood Super App، حيـث أطلـق خدمـات التجـارة الإلكترونيـة وميـزة الشـراء الآن والدفـع لاحقًـا، محققًـا نموًّا شـهريًا بأكثـر مـن ١٠٪. بالإضافـة إلـى ذلـك، قـام بإدارة اسـتراتيجيات المنتجـات والتجـارة الإلكترونيـة لمحفظـة تتجـاوز قيمتهـا مليـار دولار فـي شـركة سامسـونج للإلكترونيـات فـي الأردن. بفضـل خبراتـه فـي الشـركات الناشـئة والمؤسسـات الكبيـرة، يتميـز بقدرتـه علـى النجـاح فـي الأسـواق التنافسـية وتحقيـق نتائـج تجاريـة متميـزة.

تمثـل الأردن سـوقًا هامًـا للنمـو بالنسـبة لشـركة ڤاليـو، وذلـك بفضـل الطلـب المتزايـد مـن العمـلاء علـى حلـول ماليـة مرنـة وسـهلة الاسـتخدام، بالإضافـة إلـى نظـام الدفـع الرقمـي الـذي يشـهد تطـورًا سـريعًا بدعـم مسـتمر مـن البنـك المركـزي فـي الأردن. مـع الحصـول علـى الموافقـة النهائيـة، أصبحـت ڤاليـو مسـتعدة الآن لإطـلاق منصتهـا بشـكل كامـل، ممـا يتيـح للعمـلاء الاسـتفادة مـن حلـول تمويـل مسـؤولة فـي مجموعـة متنوعـة مـن القطاعـات، مثـل التجزئـة، والإلكترونيـات، والرعايـة الصحيـة، والتعليـم وغيرهـا مـن الفئـات الأساسـية وأنمـاط الحيـاة.

تـم تصميـم خدمـات ڤاليـو لتعزيـز القـدرة الشـرائية مـع تشـجيع الاسـتخدام المسـؤول للتمويـل، ممـا يتيـح للعمـلاء الوصـول إلـى السـلع والخدمـات دون ضغـوط ماليـة فوريـة. أمـا بالنسـبة للتجـار، فتقـدم المنصـة تكامـلًا سلسًـا، وزيـادة فـي معـدلات التحويـل، وقيـم المعامـلات، وتحسـين ولاء العمـلاء، ممـا يسـهم فـي تحقيـق نمـو مسـتدام للأعمـال.

يمثـل دخـول ڤاليـو إلـى الأردن خطـوة بـارزة، مدعومـة بتحضيـرات شـاملة فـي السـوق. تتضمـن هـذه المجهـودات اسـتقطاب محترفيـن أردنييـن موهوبيـن يمتلكـون خبـرات عميقـة فـي مجـالات الماليـة والتكنولوجيـا الماليـة وعمليـات السـوق، ممـا يعكـس التـزام ڤاليـو بالتوظيـف المحلـي ونقـل المعرفـة وتعزيـز السـوق. بالإضافـة إلـى ذلـك، تسـهم الشـراكات الاسـتراتيجية مـع التجـار والمؤسسـات الماليـة المرموقـة فـي الأردن فـي إنشـاء سـوق قـوي ومسـتدام.

وعلقـت، حبيبـة نجيـب، رئيـس قطـاع التوسـعات السـوقية والاسـتراتيجية لشـركة ڤاليـو:

«إن الحصـول علـى الموافقـة النهائيـة مـن البنـك المركـزي الأردنـي بموجـب رخصـة التمويـل المتخصـص يمثـل لحظـة محوريـة لڤاليـو، ويعكـس قـوة منصتنـا ونمـوذج الحوكمـة والرؤيـة طويلـة الأمـد للسـوق. وتعـد الأردن ركيـزة أساسـية فـي اسـتراتيجية التوسـع الإقليمـي لڤاليـو، ومـع اسـتعدادنا لبـدء العمليـات فـي الربـع الأول مـن عـام ٢٠٢٦، يظـل تركيزنـا علـى تعزيـز الشـمول المالـي مـن خـلال منتجـات مبتكـرة تركـز علـى العمـلاء، مـع الاسـتثمار فـي الكفـاءات المحليـة والمسـاهمة الفاعلـة فـي النظـام المالـي الأردنـي. ونفتخـر بالتعـاون مـع مكتـب الحمـوري ومشـاركوه للمحامـاة، حيـث سـاعدتنا خبرتهـم وجهودهـم فـي الحصـول علـى الترخيـص.»

ويعـزز هـذا الإنجـاز الأخيـر الزخـم الإقليمـي المتنامـي لڤاليـو، بمـا فـي ذلـك إدراجهـا فـي البورصـة المصريـة (EGX) خـلال عـام ٢٠٢٥، عقـب اسـتحواذ أمـازون علـى حصـة مباشـرة فـي ڤاليـو، ممـا يعـزز مكانتهـا كلاعـب رائـد فـي مجـال التكنولوجيـا الماليـة ملتـزم بتطويـر التمويـل الرقمـي عبـر منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا.

بنك نكست يتعاون مع IBM وشركة الإلهام للحلول البرمجية لتمكين الجيل الجديد من الخدمات المصرفية الرقمية

أعلـن بنـك نكسـت، أحـد البنـوك الرائـدة فـي مصـر والمتخصـص فـي تقـديم باقـة متكاملـة مـن الحلـول المصرفيـة للشـركات والأفـراد، عـن اعتمـاده حلـول IBM Instana®، IBM Turbonomic®، و IBM Cloud Pak®، بالشـراكة مـع شـركة الإلهـام للحلـول البرمجيـة، وذلـك لتسـريع عمليـة التحـول الرقمـي للخدمـات المصرفيـة. يهـدف تطبيـق هـذه التقنيـات إلـى بنـاء نظـام مراقبـة فوريـة وأتمتـة اسـتخدام المـوارد مـع تحقيـق التكامـل المتقـدم بيـن الأنظمـة. ويهـدف هـذا النهـج المتكامـل إلـى تعزيـز المرونـة، وتقليـل فتـرات التوقـف، وتحسـين اسـتخدام مـوارد تكنولوجيـا المعلومـات، وتقديـم تجـارب مصرفيـة رقميـة أسـرع وأكثـر موثوقيـة لعمـلاء البنـك.

وسـط التحـول السـريع الـذي يشـهده القطـاع المالـي المصـري نحـو نمـاذج مصرفيـة رقميـة أكثـر ذكاءً ومرونـة، يعمـل بنـك نكسـت علـى تطويـر بيئتـه التكنولوجيـة الأساسـية للتغلـب علـى قيـود الأنظمـة القديمـة وبنـاء بنيـة رقميـة حديثـة قابلـة للتطويـر وقـادرة علـى التكيـف مـع المتغيـرات المسـتقبلية. يهـدف هـذا التحـول إلـى تعزيـز الكفـاءة التشـغيلية، وتسـريع تقـديم الخدمـات، وزيـادة قـدرة البنـك علـى التعـاون السـلس مـع شـركاء التكنولوجيـا الماليـة، ممـا يتيـح تقـديم تجـارب آمنـة ومبتكـرة للعمـلاء.

لتحسـين أداء التطبيقـات وكفـاءة المـوارد، اعتمـد بنـك نكسـت حلـول IBM Instana® للمراقبـة الفوريـة عبـر تطبيقاتـه المصرفيـة الرقميـة، ممـا يتيـح كشـفًا اسـتباقيا وحـلا أسـرع للمشـكلات لتعزيـز تجـارب العمـلاء. وبالتـوازي، تقـدّم حلـول IBM Turbonomic® تحسـينًا آليًـا ذكيًـا للمـوارد فـي بيئـات السـحابة الهجينـة الداخليـة، يُسـاعد البنـك علـى تعظيـم اسـتفادته مـن تكنولوجيـا المعلومـات، وخفـض التكاليـف التشـغيلية، والحفـاظ علـى أداء مسـتقرّ علـى نطـاق واسـع.

وفـي إطـار تعزيـز السـعة التشـغيلية، اعتمـد بنـك نكسـت تقنيـات IBM Cloud Pak® for Integration و Pak® for Business Automation، اللذيـن يعمـلان علـى نظـم Red Hat® OpenShift®، لإنشـاء منصـة رقميـة موحـدة تبسّـط العمليـات، وتقلـل تعقيـد النظـام، مـع دعـم تطويـر الخدمـات الجديـدة ونشـرها بسـرعة أكبـر. مكّـن هـذا التحـول البنـك مـن تقديـم خدمـات أكثـر كفـاءة عبـر نمـوذج تطويـر مسـتمر، مـع تحسـين التكاليـف وزيـادة موثوقيـة المنصـة.

فـي هـذا الإطـار، أوضـح تامـر سـيف، الرئيـس التنفيـذي والعضـو المنتـدب لبنـك نكسـت، أن التعـاون مـع شـركتي IBM والإلهـام للحلـول البرمجيـة يعـد جـزءًا أساسـيًا مـن اسـتراتيجية التحـول التـي يتبناهـا البنـك. حيـث سـاهم اعتمـاد نمـوذج DevOps فـي تعزيـز قـدرات البنـك علـى أتمتـة العمليـات، ممـا زاد مـن مرونـة البنيـة التقنيـة وجعـل البنـك أكثـر جاهزيـة للتكامـل مـع شـركات التكنولوجيـا الماليـة مـن خـلال نظـام يعتمـد علـى واجهـات برمجـة التطبيقـات (API-driven)، ممـا يمهـد لبيئـة أكثـر ابتكـارًا وانفتاحًـا. وأضـاف أن هـذا التقـدم يعـزز مـن موثوقيـة المنصـة الرقميـة للبنـك، ويرفـع كفـاءة العمليـات، ويسـاهم فـي تسـريع تقـديم الخدمـات وتوسـيع نطـاق الحلـول الرقميـة، ممـا ينعكـس إيجابًـا علـى تجربـة العمـلاء ويتيـح تلبيـة احتياجاتهـم بشـكل أسـرع وأفضـل.

وعلقـت مـروة عبـاس، المديـر العـام لشـركة IBM شـمال شـرق أفريقيـا: «نفخـر فـي IBM بدعـم بنـك نكسـت فـي بنـاء بيئـة مصرفيـة رقميـة سـحابية عاليـة الأداء، مدعومـة بمراقبـة فوريـة، وتحسـين ذكـي للمـوارد، وتكاملهـا، وأتمتتهـا»، وأضافـت: «وباعتمـاد IBM Instana وIBM Turbonomic فـي قلـب هـذا التحـول، يكتسـب البنـك الرؤيـة والتحكـم اللازميـن لتعزيـز المرونـة، وتحسـين الأداء علـى نطـاق واسـع، ودفـع الابتـكار. يعكـس هـذا التعـاون قـوة منظومـة شـركائنا الاسـتراتيجيين، حيـث تلعـب شـركة الإلهـام دورًا محوريًـا فـي نجـاح التنفيـذ».

قـال كمـال حـداد، المؤسـس والرئيـس التنفيـذي لشـركة الإلهـام للحلـول البرمجيـة: «بصفتنـا شـريكًا بلاتينيًـا معتمـدًا لشـركة IBM، فـإن تعاوننـا مـع بنـك نكسـت يتجـاوز حـدود التنفيـذ التقنـي ليشـكل رحلـة مشـتركة نحـو تحـول رقمـي متكامـل. وخـلال الأشـهر السـتة الماضيـة، طـوّرت فـرق بنـك نكسـت قـدرات تقنيـة وتشـغيلية متقدمـة مـن خـلال هـذا التعـاون الوثيـق، وقـد جـاءت النتائـج ملحوظـة ومؤثـرة. ويعكـس هـذا التقـدم مـا يمكـن تحقيقـه مـن إنجـازات أكبـر فـي المرحلـة المقبلـة.»

تشـمل مبـادرة تحديـث بنـك نكسـت مكونًـا أساسـيًا يركّـز علـى بنـاء القـدرات لضمـان الاسـتدامة طويلـة الأجـل. يتـم تعزيـز مهـارات فـرق البنـك مـن خـلال عقـد ورش عمـل منظمـة وبرامـج تدريبيـة عبـر الإنترنـت تتنـاول ممارسـات المراقبـة والتحليـل والتكامـل والأتمتـة، إلـى جانـب عمليـات التطويـر والبنيـة التحتيـة (DevOps). يعـزز هـذا النهـج الخبـرة الداخليـة، ويدعـم خارطـة طريـق البنـك لتوسـيع الخدمـات الرقميـة باسـتمرار عبـر خطـوط أعمالـه.

مـن خـلال هـذا التعـاون، لعبـت شـركة الإلهـام للحلـول البرمجيـة دورًا مهمـا فـي وضـع الأسـاس الرقمـي الـذي مكّـن بنـك نكسـت مـن تحقيـق تحوّلـه. شـمل ذلـك مجـالات المراقبـة والتحليـل، وتحسـين المـوارد، وصـولًا إلـى التكامـل وتنفيـذ الأتمتـة وأطـر التسـليم. كمـا سـاهم التعـاون فـي نقـل المعرفـة الشـاملة، ممـا أتـاح لفـرق بنـك نكسـت العمـل بشـكل مسـتقل وتطويـر نظامهـا الرقمـي بنجـاح.

بنك القاهرة يحصد جائزة «أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات في مصر لعام 2025» من مجلة World Economic Magazine

تتويجاً لجهـوده المتواصلـة فـي دعـم الشـركات والمؤسسـات، حصـل بنـك القاهـرة علـى جائـزة «أفضـل بنـك فـي مجـال ائتمـان الشـركات فـي مصـر لعـام ٢٠٢٥» مـن مجلـة World Economic Magazine، تقديـراً لـدور البنـك الريـادي فـي مجـال ائتمـان الشـركات.

وقـال بهـاء الشـافعي، نائـب الرئيـس التنفيـذي ببنـك القاهـرة، إن تتويـج البنـك بهـذه الجائـزة يعكـس التزامـاً متواصـلاً بتطويـر ورفـع مسـتوى الخدمـات المقدمـة للعمـلاء مـن الشـركات، كمـا يبـرز مـدى تطـور أدوات التمويـل التـي تواكـب التغيـرات المتسـارعة فـي السـوق المصـرفي المصـري، مؤكـدًا اسـتمرار البنـك فـي دعـم مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة ودعـم خطـط التنميـة المسـتدامة.

فيمـا أعـرب محمـد شـاكر، المشـرف علـى مجموعـة الائتمـان المصـرفي للشـركات وقطـاع ائتمـان القـروض المشـتركة والتمويـل الهيكلـي ببنـك القاهـرة، عـن اعتـزازه بهـذا التقديـر الدولـي لمجهـودات البنـك، مشـيرًا إلـى أن هـذا التكريـم يعكـس نجـاح اسـتراتيجية البنـك فـي دعـم قطـاع الشـركات مـن خـلال الخدمـات والحلـول التمويليـة الشـاملة والمرنـة التـي يقدمهـا بنـك القاهـرة والتـي تسـهم فـي دفـع عجلـة النمـو الاقتصـادي.

كمـا أكـد محمـد لاشـين، رئيـس مجموعـة الائتمـان المصـرفي ببنـك القاهـرة، أن هـذا التكريـم يمثـل حافـزًا إضافيًـا لفريـق العمـل بمجموعـة الائتمـان المصـرفي، لمواصلـة تقديـم أفضـل المنتجـات والتسـهيلات، مشـددًا علـى حـرص البنـك علـى بنـاء علاقـات طويلـة الأمـد مـع الشـركات ودعـم خططهـا للنمـو. موضحـاً أهميـة التركيـز علـى التحـول الرقمـي ومواكبـة تطـورات السـوق لتقديـم أفضـل الخدمـات والمنتجـات.

ويأتـي هـذا التتويـج ليواصـل بنـك القاهـرة مسـيرته الناجحـة فـي حصـد الجوائـز الإقليميـة والدوليـة المرموقـة، تأكيـداً لريادتـه فـي مجـال ائتمـان الشـركات، وتفوقـه فـي تقديـم حلـول ماليـة مسـتدامة تسـهم فـي دعـم الاقتصـاد المصـري وتعزيـز مكانتـه بيـن أبـرز البنـوك العاملـة فـي السـوق.

مساعد وزير التموين لشؤون الرقابة:

«التجارة الداخلية» ضخت 6 مليارات جنيه خلال 2025 لتطوير البنية التحتية

مناطق تجارية ولوجستية جديدة تدعم خطط خفض الأسعار ورفع كفاءة الأسواق

مشروعات «التجارة الداخلية» محرك رئيس لدعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل بالآلاف

قال حسام الجراحي، مساعد وزير التموين لشؤون الرقابة، إن قطاع التجارة الداخلية شهد تحولا نوعيًا خلال عام ٢٠٢٥، من حيث بناء بيئة اقتصادية أكثر استدامة وفاعلية.

وأشار «الجراحي» في حوار له مع «عالم المال» إلى أن حجم الاستثمارات الضخمة في مشاريع تجارية ولوجستية والتي بلغت قيمتها ٦ مليارات جنيه يؤكد أن الدولة تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق التوازن بين تعزيز الأمن الغذائي، وكذلك خفض تكاليف السلع، وخلق فرص عمل جديدة، وإلى نص الحوار..

كم بلغت قيمة استثمارات قطاع التجارة الداخلية خلال ٢٠٢٥؟

شهد قطاع التجارة الداخلية استثمارات بلغت ٦ مليارات جنيه، موجهة في الأساس لتطوير بنية تحتية حديثة ومتطورة في العديد من المناطق التجارية واللوجستية، هذه الاستثمارات تركز على تطوير مشروعات تهدف إلى تحسين سلاسل الإمداد اللوجستية، وتقليل تكاليف النقل والتخزين، ما ينعكس مباشرة على خفض أسعار السلع للمستهلكين، وبفضل هذه المشاريع، أصبحت مصر أكثر قدرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية وتلبية احتياجات السوق بشكل أكثر مرونة.

وكيف تسهم هذه المشروعات في تحسين القطاع التجاري المحلي؟

تم تدشين منطقة تجارية في محافظة الشرقية على مساحة ٤ أفدنة، باستثمارات بلغت ٧٥٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥، وهذه المنطقة توفر حوالي ٥٥٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، مع إطلاق مشروعًا ضخمًا في مدينة طلخا بمحافظة الدقهلية، حيث تم إنشاء منطقة لوجستية تجارية على مساحة ٥١ فدانًا، باستثمارات وصلت قيمتها إلى ٤,٥ مليار جنيه، ما يوفر حوالي ٤٠ ألف فرصة عمل، وتلك المشاريع تهدف إلى القضاء على التشوهات التي قد تحدث بسبب الوسطاء الزائدين، حيث تساعد على تقليل تكلفة النقل والتخزين، وبالتالي تنخفض أسعار السلع في السوق، ما يعزز القدرة الشرائية للمواطنين.

حدثنا عن آخر تطورات خلق فرص العمل الجديدة في القطاع؟ وكيف يمكن قياس ذلك على المستوى المحلي؟

خلق فرص العمل هو أحد الأهداف الرئيسية من وراء تنفيذ هذه المشروعات، على سبيل المثال، مشروع «لولو هايبر ماركت» في التجمع الخامس بالقاهرة الكبرى وفر حوالي ٦٨٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، كذلك، مشروعاتنا في مدن العبور و٦ أكتوبر توفر أيضًا عددًا كبيرًا من الفرص نحن نتحدث هنا عن الآلاف من الوظائف في مختلف المجالات، بدءًا من الوظائف الإدارية والفنية وصولًا إلى العمالة اللوجستية، مما يسهم بشكل كبير في تقليل معدلات البطالة ورفع المستوى المعيشي للأسر.

كيف تسهم مشروعات المستودعات الاستراتيجية في تعزيز الأمن الغذائي؟

الأمن الغذائي يمثل أولوية كبيرة للحكومة الحالية، لهذا السبب، نعمل على تطوير مجموعة من المستودعات الاستراتيجية في مناطق حيوية مثل الفيوم والسويس والأقصر، هذه المستودعات تعد جزءًا من استراتيجيتنا لضمان استقرار السوق المحلي، حيث تقوم بتخزين السلع الأساسية وتوزيعها بفعالية على مختلف المحافظات، على سبيل المثال، مستودع الفيوم يخدم محافظة الفيوم وبني سويف والمنيا، بينما يخدم مستودع السويس محافظات القناة وسيناء، هذه المشروعات تساهم في ضمان توافر السلع في السوق بشكل مستمر وبأسعار مناسبة، مما يحقق الاستقرار للسوق ويعزز الأمن الغذائي في البلاد.

تطوير البورصة السلعية يهدف إلى تعزيز الشفافية وتوفير بيانات لحظية للأسواق

تمويل ميسر عبر البورصة السلعية لدعم نشاط التجار وضمان استقرار الأسعار

تدشين منطقة تجارية جديدة في محافظة الشرقية على مساحة 4 أفدنة

وكيف تقيم تأثير هذه المشروعات على الاقتصاد الوطني في المستقبل القريب؟

الحكومة تخطط لمواصلة تطوير وتنمية هذا القطاع الحيوي، من خلال توسيع نطاق إنشاء المناطق التجارية واللوجستية في جميع أنحاء الجمهورية، هذه المشاريع ستسهم في تحسين أداء الأسواق المحلية، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، وكذلك دعم الشركات المحلية في مواجهة التحديات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، نعمل على تحسين بيئة الأعمال من خلال تسهيل الإجراءات ورفع الكفاءة، مما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية، ويعزز النمو الاقتصادي المستدام.

إلى أين وصل قطاع البورصة السلعية؟

توجد خطوات نوعية جارية لتطوير البورصة السلعية، وتعزيز الشفافية وتحسين كفاءة الأسواق، ومن أهم هذه التطورات توقيع عدد من بروتوكولات التعاون مع جهات مختلفة للحصول على بيانات لحظية ودقيقة عن الصادرات والواردات، ممكن يمكن المستثمرين والتجار من اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة، ويتيح تتبع حركة السلع بشكل لحظي.

وما هي المنتجات المدرجة في البورصة السلعية ؟

التمور هي أول هذه المنتجات، حيث سيتم إطلاق بورصة لها نظرا لأهمية التمور في السوق المحلية والتصدير أيضا، وتمثل البورصة منصة شفافة لتداول السلع، مما يسهم في ضبط الأسعار وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ويتيح للتجار الوصول إلى بيانات دقيقة تساعدهم على التخطيط والاستثمار بشكل أفضل.

وهل يوجد أي دعم مادي للتجار المتعاملين مع البورصة؟

توفير التمويل للتجار الذين يتعاملون من خلال البورصة، يسهم في تمكين التجار من زيادة حجم تجارتهم، دون ضغط على السيولة، ويحفزهم على المشاركة بشكل أكبر في تداول السلع، ما يعزز الحركة التجارية، ويحقق استقرارًا في الأسعار على المدى الطويل.

حوار ـ غادة نعيم

من المصنع إلى المستهلك..

«التموين» تطلق خطة متكاملة لتوفير السلع بأسعار مخفضة في معارض «أهلا رمضان»

تواصل وزارة التموين والتجارة الداخلية استعداداتها المكثفة ضمن خطتها النهائية لإقامة معارض «أهلا رمضان» لعام ٢٠٢٦، مع التركيز على اختيار أفضل المواقع في مختلف المحافظات، وتوفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة، تناسب المواطنين من محدودي الدخل.

ومن المقرر أن يبدأ التنفيذ الفعلي لخطة إقامة المعارض في منتصف شهر يناير الجاري، تمهيدًا لافتتاحها قبل حلول شهر رمضان بأسبوعين على الأقل.

وأكد الدكتور أحمد كمال، مساعد وزير التموين والمتحدث الرسمي باسم الوزارة، أنه يجري حاليًا التنسيق مع المحافظات والغرف التجارية لإطلاق معارض «أهلا رمضان ٢٠٢٦»، ضمن خطة متكاملة تهدف إلى توفير جميع السلع الأساسية بأسعار منخفضة .

وأشار كمال إلى أن الموعد النهائي لانطلاق معارض «أهلاً رمضان ٢٠٢٦» الرئيسية لم يتم تحديده بعد، مؤكدًا أن أسواق اليوم الواحد، ومعارض «أهلا رمضان» ستعملان بشكل متزامن لخدمة المواطنين على مدار العام.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة التموين أن أسواق اليوم الواحد تمر بعدة مراحل، حيث جرى افتتاح ٣٠٠ سوق في المرحلة الأولى، ثم ٢٠٠ سوق إضافية كمرحلة ثانية، ليصل إجمالي الأسواق إلى ٥٠٠ سوق، مشيرا إلى أن المرحلة الثالثة انطلقت منذ ديسمبر الماضي، ولا تزال مستمرة حتى الآن.

أما عن عدد معارض «أهلا رمضان» المزمع افتتاحها قريبا، فأكد كمال أنه لم يتم تحديد العدد النهائي إلى الآن، مشيرًا إلى أن الوزارة ستعلن خلال الأسبوع الجاري جميع التفاصيل المتعلقة بها، بما في ذلك مواعيد الافتتاح الرسمية والأماكن وعدد المعارض.

بدوره قال عبد الباسط عبد النعيم، مدير مديرية التموين بالقاهرة، إن وزارة التموين تتبنى مجموعة من المبادرات المستمرة لتوفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة، ومنها سوق اليوم الواحد، ومعارض أهلا رمضان، التي تهدف إلى تلبية احتياجات المواطنين الغذائية بشكل مستمر.

وأوضح أن الوزارة تسعى من خلال هذه المبادرات إلى زيادة المعروض من السلع الأساسية وضمان توفرها في الأسواق، بالإضافة إلى منع أي محاولة لاحتكار السلع، أو إخفائها من الأسواق، بما يحمي المواطنين ويخفف الأعباء الاقتصادية عليهم.

ولفت إلى أن نسب التخفيض في معارض أهلا رمضان ستتراوح بين ١٥٪، و٣٠٪، وهي النسبة ذاتها التي يتم تطبيقها في أسواق اليوم الواحد، التي تضم القاهرة ٧ منها، تغطي مختلف مناطق المدينة.

بالنسبة لمعارض أهلا رمضان، هناك المعرض الرئيسي في مدينة نصر، بالإضافة إلى معارض تغطي ٣٧ حيًا في أحياء محافظة القاهرة، بحيث يكون لكل حي معرض يتيح للسكان الحصول على السلع بسهولة، هذا ما شدد عليه مدير مديرية التموين بالقاهرة، موضحا أيضا أن تنظيم المعارض يتم من خلال الشركة القابضة للصناعات الغذائية التي تمتلك ثلاث شركات فرعية، وتعرض جميع المنتجات الغذائية التي تهم الأسرة المصرية.

وأشار إلى أن هذه الآلية تهدف إلى تقليل حلقات التداول بين المصنع والمستهلك، وخفض تكلفة الإنتاج، وضمان تخفيض الأسعار، وتقليل هامش الربح.

في غضون ذلك أكد الدكتور المهندس علاء ناجي، الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الغذائية، أن هناك تعاونا مع الغرفة التجارية يهدف إلى التوسع في إقامة المعارض لضمان تغطية جغرافية واسعة، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، وتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية والاستهلاكية بجودة عالية وأسعار مخفضة.

وأوضح ناجي، أن الشركة ستطرح منتجات ٢٢ شركة غذائية واستهلاكية تابعة لها داخل معارض «أهلا رمضان»، لضمان تنوع السلع وتوافرها بكميات تلبي احتياجات جميع الفئات.

وأضاف أن «القابضة» تشارك في سوق اليوم الواحد بالسبتية، ولها ٩ باكيات تعرض من خلالها مجموعة واسعة من السلع الأساسية كالبيض والسكر والأرز والمكرونة والزيوت، وأيضًا المنظفات، ومنتجات شركة قها، والخضراوات والفواكه والرنجة، وذلك بتخفيضات تصل إلى ٢٥٪ مقارنة بأسعار السوق العادية.

وشدد ناجي على أن جميع المنتجات تخضع لرقابة جودة صارمة، لضمان وصول سلع آمنة ومطابقة للمواصفات إلى المواطنين.

وأتم تصريحه بالقول: «الشركة القابضة للصناعات الغذائية مستمرة في دعم مبادرات الدولة الهادفة لضبط الأسواق، وتحقيق التوازن السعري، خاصة مع اقتراب المواسم التي تشهد زيادة في معدلات الاستهلاك، بما يضمن توفير احتياجات المواطنين بأسعار مناسبة وجودة عالية.

غادة نعيم

أحمد كمال:

تنسيق عالي المستوى مع المحافظات لضمان نجاح معارض هذا العام

القابضة للصناعات الغذائية: الشركات التابعة تستعد لمعارض هذا العام

عوائد سنوية تصل 8 مليارات دولار

المثلث الذهبي يقود طفرة التعدين في مصر باستثمارات 16.5 مليار دولار

يرى خبراء أن منطقة المثلث الذهبي تمثل قاطرة النمو التي ستقود ثروات مصر التعدينية خلال السنوات المقبلة، في ظل ما تمتلكه من مقومات طبيعية واستثمارية تؤهلها لتكون أحد أهم محاور التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأكد الدكتور حسن بخيت، رئيس المجلس الاستشاري للتعدين، أن المثلث الذهبي يُعد مشروعًا استراتيجيًا لإعادة توزيع الثروات والاستثمارات على مستوى الجمهورية، وفتح مجالات واسعة للنمو في قطاعات الصناعة والتعدين والسياحة والنقل، مشيرًا إلى أن المنطقة تُعد من أكثر المناطق الواعدة جذبًا للاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها قطاعا الطاقة والتعدين.

وأوضح أن المنطقة الصناعية الأولى بسفاجا تضم بالفعل مصانع لإنتاج المهمات والمكونات اللازمة لمشروعات الطاقة المتجددة، إلى جانب ما تحتويه منطقة المثلث الذهبي من ثروات تعدينية ضخمة قادرة على تحقيق قيمة مضافة عالية للاقتصاد المصري، من خلال إقامة صناعات تعتمد على هذه الخامات وتفتح آفاقا واسعة للتصدير، خاصة في ظل الاستثمارات الكبيرة الموجهة لتطوير ميناء سفاجا.

وأشار إلى أن منطقة المثلث الذهبي تحتوي على أكثر من ٧٥ في المئة من إجمالي الثروات المعدنية في مصر، إذ تضم أكثر من ١٢٠ منجمًا ومحجرًا لم يتم استغلالها حتى الآن، فضلًا عن توافر معادن استراتيجية مثل الذهب والفوسفات والنحاس والحديد والكوارتز والحجر الجيري، وهو ما يوفر قاعدة أساسية لإقامة صناعات تعدينية ثقيلة، إلى جانب الصناعات التحويلية التي تعتمد على هذه الخامات، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة نسبة الصادرات الصناعية في الناتج القومي.

وقال بخيت إن منطقة المثلث الذهبي تعد قاطرة النمو لمشروعات التعدين العملاقة، التي يمكن أن تحقق للاقتصاد المصري عوائد ضخمة حال استخراج هذه الثروات واستغلالها الاستغلال الأمثل في صناعات تحويلية، مع تحقيق فائض موجه للتصدير، لافتًا إلى الاهتمام الحكومي المتزايد بالاستثمارات في هذه المنطقة الواعدة.

وأضاف أن هذا الاهتمام تجسد بوضوح في توجيهات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، لوزارتي البترول والكهرباء بمنح أولوية كبيرة لمشروعات الطاقة والتعدين في منطقة المثلث الذهبي، حيث قامت وزارة الكهرباء بالفعل بإعداد دراسات لتوفير ٢٨ ميجاوات للمنطقة الصناعية بالمثلث الذهبي، إلى جانب التنسيق المستمر بين مسؤولي وزارة البترول والمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، بما يسهم في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها لدى المستثمرين والشركات العالمية العاملة في قطاعي البترول والتعدين.

وأوضح بخيت أن المثلث الذهبي يمثل مشروعًا استراتيجيًا لإعادة توزيع الثروات والاستثمارات، وفتح مجالات جديدة في قطاعات الصناعة والتعدين والسياحة والنقل، نظرًا لما يتمتع به من مقومات متعددة، أبرزها الموقع الجغرافي الفريد الذي يمتد من ساحل البحر الأحمر إلى داخل محافظات الصعيد، وتنوع الثروات المعدنية، والاتصال المباشر بشبكات النقل والموانئ، وعلى رأسها ميناء سفاجا، ما يجعله فرصة حقيقية وجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

وأشار إلى إمكانية إنشاء ممر تنموي لوجيستي متكامل يسهل عمليات النقل والتصدير، ويجعل المنطقة نقطة جذب رئيسية للشركات العاملة في مجالات الشحن والتخزين والنقل متعدد الوسائط.

من جانبه، قال الدكتور ثروت راغب، خبير الطاقة، إن منطقة المثلث الذهبي تضم ثروات معدنية ضخمة لم يتم استخراجها حتى الآن، وتحتاج إلى استثمارات بمليارات الدولارات، وهو ما يتطلب تكاتف جهود الحكومة مع القطاع الخاص والشركات الأجنبية، من خلال إبراز الفرص الاستثمارية المتاحة عبر دراسات دقيقة ومعلنة، مع تقديم حوافز استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب.

وأوضح راغب أن الدولة تولي اهتمامًا كبيرًا بتطوير البنية التحتية في منطقة المثلث الذهبي، ويأتي في مقدمة هذه المشروعات توسعة وتطوير ميناء سفاجا ليصبح مركزًا رئيسيًا للصادرات، إلى جانب إنشاء شبكة طرق حديثة، من بينها طريق قنا سفاجا لتسهيل حركة النقل البري، ومد شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي، فضلًا عن تخصيص أراض صناعية مخططة وجاهزة للمستثمرين بأسعار تنافسية، والعمل على ربط المنطقة بشبكة السكك الحديدية مستقبلًا لرفع كفاءة منظومة النقل.

وتابع أن هذه المشروعات تهدف إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة تتوافر فيها مقومات النجاح والاستدامة، خاصة للمشروعات الصناعية واللوجستية، إلى جانب منح إعفاءات ضريبية تصل إلى ٥٠ في المئة من التكاليف الاستثمارية، وتسهيل إجراءات التراخيص، وتخصيص الأراضي بنظام حق الانتفاع طويل الأجل، وإنشاء هيئة مستقلة لإدارة المثلث الذهبي تتمتع بصلاحيات إدارية ومالية موسعة، مع توفير دعم فني وتمويلي من هيئة التنمية الصناعية والبنك المركزي المصري.

وأشار راغب إلى إدراج مشروع المثلث الذهبي ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، بما يعزز من فرص تمويله وتوسيع نطاقه بالتعاون مع شركاء دوليين، مؤكدًا أن الفرص الاستثمارية في المنطقة لا تقتصر على قطاع التعدين فقط، بل تمتد إلى قطاع الطاقة، حيث تتمتع المنطقة بمقومات قوية لإقامة مشروعات الطاقة الشمسية نظرًا لارتفاع معدلات السطوع الشمسي، فضلًا عن إمكانية إنشاء محطات طاقة حرارية تعتمد على الفحم النظيف أو الغاز الطبيعي.

ويُعد مشروع المثلث الذهبي أحد أهم المشروعات القومية المدرجة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، إذ يسهم في تحقيق التنمية المستدامة لإقليم الصعيد في إطار استراتيجية التنمية الشاملة للدولة. ويقع المثلث الذهبي في المنطقة المحصورة بين محافظة قنا غربًا ومحافظة البحر الأحمر شرقًا، وتمتد قاعدته بين مدينتي سفاجا والقصير، بينما تمثل مدينة قنا رأس المثلث.

ويقام المشروع على ست مراحل، تستغرق المرحلة الأولى منها خمس سنوات، فيما يستغرق تنفيذ المشروع بالكامل نحو ٣٠ عامًا، وتبلغ مساحة المثلث الذهبي قرابة ٧٠٠٠ كيلومتر مربع، ومن المقرر إنشاء عاصمة جديدة للمثلث تبعد عن مدينة قنا نحو ١٠٠ كيلومتر. ويصل حجم الاستثمارات المتوقعة للمشروع إلى نحو ١٦,٥ مليار دولار، مع توقع تحقيق عوائد سنوية للدولة تتراوح بين ٦ و٨ مليارات دولار.

شيرين نوار

حسن بخيت:

توفير 28 ميجاوات كهرباء للمنطقة الصناعية خطوة حاسمة لجذب استثمارات التعدين

ثروت راغب:

إعفاءات ضريبية تصل إلى 50 ٪ وتخصيص أراض صناعية لجذب المستثمرين

كيف يصبح 2026 عام الانطلاقة الصناعية؟

كشف عدد من رجال الصناعة والأعمال عن مجموعة من العوامل التي من شأنها النهوض بقطاع الصناعة، وزيادة معدلات الإنتاج والتصنيع المحلي، ورفع حجم الصادرات المصرية، إلى جانب تحديد القطاعات الأفضل للاستثمار والمناطق الصناعية الأكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المقبلة، وتحديدًا في عام ٢٠٢٦. وأكدوا أن في مقدمة هذه العوامل إزالة المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الصناعي والمستثمرين، والاستماع إلى المصنعين ورجال الأعمال للوقوف على المشكلات الحقيقية التي تعوق عملهم، مشددين على أن السياسات الحكومية تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز جاذبية المناطق الصناعية وتشجيع المستثمرين على ضخ رؤوس أموال جديدة.

هاني صقر:

الحكومة مطالبة بإزالة المعوقات أمام المصانع

نادر عبد الهادي:

إعادة تسعير الأراضي بحق الانتفاع ضرورة

حسام حجازي:

«التعبئة والتغليف» تتصدر القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار

توطين الصناعة محليًا

وفي هذا السياق، قال هاني صقر، عضو شعبة الأدوات الكهربائية باتحاد الصناعات، ورئيس مجلس إدارة أحد المصانع بالمنطقة الصناعية في محافظة بورسعيد، إن هناك عددًا من القطاعات التي يجب التركيز على الاستثمار فيها وزيادة الإنتاج خلال الفترة المقبلة، من بينها إنشاء مصانع للأدوات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية، سواء من خلال مستثمرين محليين أو عبر شراكات مع مستثمرين أجانب، بما يسهم في توطين الصناعة محليًا خلال الفترة القادمة.

وأوضح أن زيادة هذه الاستثمارات تتطلب إزالة التحديات التي تواجه الصناعة المحلية وتذليل العقبات أمام المستثمرين والصناع، مؤكدًا أن مواجهة هذه التحديات ستنعكس بشكل مباشر على زيادة الصادرات، وتنويع الموارد الدولارية، وخلق المزيد من فرص العمل والتشغيل.

وأضاف «صقر» في تصريحات لـ«عالم المال» أن الخطوة الأولى تتمثل في نزول الحكومة، ممثلة في الجهات المعنية بقطاع الصناعة، إلى المصانع ورجال الصناعة، وليس العكس، لمتابعة الأوضاع على أرض الواقع ومناقشة التحديات والمشكلات التي تواجه المصنعين والاستماع إليهم بشكل مباشر.

كما شدد على ضرورة تسهيل إتاحة الأراضي الصناعية للمستثمرين، بما يسهم في تشجيع الصناعة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلى جانب الإسراع في الإفراج عن مستلزمات الإنتاج والخامات بالمنافذ الجمركية، حتى تتمكن المصانع من الاستمرار في الإنتاج وتلبية احتياجات السوق المحلية وزيادة الصادرات. وأشار كذلك إلى التحدي الأكبر المتمثل في التداخل بين القوانين المنظمة لعمل هيئتي التنمية الصناعية والاستثمار.

وأكد «صقر» أهمية تحديد اختصاصات كل جهة معنية بالاستثمار والصناعة بشكل واضح، والعمل على إنهاء أي صور للتشابك بينها، لما لذلك من تأثير سلبي على جذب الاستثمارات وتشغيل المصانع. كما طالب بتقنين أوضاع القطاع غير الرسمي، في ظل انتشار بعض المنتجات المقلدة والمغشوشة التي تؤثر سلبًا على سمعة الصناعة المحلية.

كما أشار إلى أن من بين التحديات التي تواجه الصناعة المصرية أيضًا التقديرات الجزافية للضرائب المفروضة على المصانع، مطالبًا بسرعة التخلي عن هذه التقديرات لما تسببه من زيادة الأعباء على القطاع الصناعي، بما يؤثر على استمراره وقدرته على النمو.

وشدد على ضرورة إدراك الحكومة أن القطاع الصناعي يمثل قاطرة التنمية في مصر، وهو ما يتطلب دعم الصناعة الوطنية وإزالة التحديات التي تواجهها، بما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة لجذب الاستثمارات الصناعية، وزيادة الصادرات المصرية، وتحقيق النمو الاقتصادي، ورفع معدلات التشغيل.

وأوضح أن الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٥ شهدت بالفعل تدفق استثمارات خارجية من دول مثل تركيا والإمارات والصين، والتي تصب جميعها في مصلحة الاقتصاد المحلي، مطالبًا بمزيد من الحوافز والتسهيلات المصرفية للمصنعين، إلى جانب منح إعفاءات ضريبية للمستثمرين، بما يدعم توطين الصناعة وزيادة الإنتاج والتصنيع المحلي.

وعن أبرز المناطق الجاذبة للاستثمارات الصناعية خلال الفترة المقبلة، أكد عضو شعبة الأدوات الكهربائية باتحاد الصناعات أن مصر تضم العديد من المناطق الصناعية والاستثمارية في مختلف المحافظات، من بينها منطقة برج العرب الصناعية بمحافظة الإسكندرية، التي تُعد مركزًا متقدمًا للصناعات الهندسية والدوائية والغذائية. وأوضح أن ما يميز هذه المنطقة قربها من الموانئ البحرية وسهولة الوصول إلى الأسواق الأفريقية، ما يجعلها بوابة تصدير مهمة خلال عام ٢٠٢٦.

وأشار أيضًا إلى أن اختيار المنطقة الصناعية المناسبة لا يعتمد فقط على السعر أو الموقع، بل يرتكز على مجموعة من المعايير الأساسية، في مقدمتها توافر البنية التحتية من طرق سريعة وموانئ ومصادر طاقة.

كما شدد على أهمية تقييم مدى القرب من الأسواق المستهدفة، سواء المحلية أو التصديرية، نظرًا لأن تكلفة النقل تمثل جزءًا كبيرًا من التكاليف التشغيلية وتشكل أحد التحديات الرئيسة أمام الاستثمارات الصناعية.

وطالب الحكومة بدراسة توجهاتها المستقبلية لدعم المناطق الصناعية، سواء من حيث التوسع أو إدخال تكنولوجيات جديدة، إلى جانب عامل بالغ الأهمية يتمثل في توافر العمالة المدربة وبيئة العمل المستقرة، مؤكدًا أن توافر هذه العوامل يضمن استثمارات ناجحة ومستدامة.

فرص مواتية للتوسع

من جهته، قال نادر عبد الهادي، رئيس شعبة البلاستيك بغرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات، إن القطاع الصناعي يُعد العمود الفقري للاقتصاد المحلي، لما يتمتع به من قدرة كبيرة على خلق فرص العمل وتحقيق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد.

وأوضح أنه في ظل التوسع العمراني المتزايد وتنامي احتياجات السوقين المحلي والإقليمي، أصبحت هناك حاجة ملحة لإقامة مشروعات صناعية متطورة قادرة على تلبية الطلب المتزايد في مجالات متعددة، من بينها الصناعات الهندسية والكيماوية والبلاستيكية، إلى جانب أنشطة إعادة التدوير.

وأكد أن تحقيق ذلك يتطلب في المقام الأول إعادة النظر بشكل عملي في الميزة النسبية لكل مدينة وتحديد المجالات الصناعية التي تتميز بها، من خلال تنظيم النشاط الصناعي داخل كل محافظة وتوفير أراضٍ صناعية مرفقة.

وأشار إلى أن تسعير الأراضي الصناعية أصبح مرتفعًا بصورة غير مناسبة للمصنعين والمستثمرين، خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة في مرحلة البداية، مطالبًا بأن تكون الأراضي الصناعية المرفقة بنظام حق الانتفاع أو الإيجار، إلى جانب الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير، مع ضرورة إشراك المصنعين والمستثمرين في عملية اتخاذ القرار المتعلق بالصناعة.

وأضاف «عبد الهادي» أن تسهيل الإجراءات والتسجيل، وتقديم التيسيرات اللازمة، وتوفير العمالة، وإتاحة الأراضي الصناعية المرفقة، جميعها عوامل من شأنها النهوض بقطاع الصناعة وزيادة الإنتاج والتصنيع، وجذب الاستثمارات في العديد من القطاعات، وهو ما ينعكس في النهاية على الاقتصاد المحلي من خلال زيادة التصنيع، وتوطين المنتج المحلي، وارتفاع حجم الصادرات.

وأشاد بافتتاح عدد من المصانع خلال الفترة الأخيرة، والتي تتطلب عمالة ومستلزمات إنتاج، لافتًا إلى أن هناك إنتاجًا محليًا لهذه المستلزمات، وأن التشابك بين المشروعات الصغيرة والمصانع الكبيرة يُعد أمرًا إيجابيًا يخدم القطاع الصناعي، وهو ما يجب التركيز عليه خلال الفترة المقبلة.

كما توقع زيادة الاستثمارات الصناعية في عدد من القطاعات، من بينها الصناعات المغذية للصناعات الكبرى، وقطاعات الملابس والجلود، خاصة مع دخول دول مثل تركيا بقوة للاستثمار في مصر خلال الفترة الأخيرة.

«الاستثمار في قطاع البلاستيك من أهم المجالات خلال الفترة المقبلة، لا سيما إنشاء مصانع لإعادة تدوير المخلفات، وعلى رأسها إقامة مصنع لإعادة تدوير الكاوتشوك، خاصة أن المادة الخام متوافرة في مصر.

وأوضح أن إنشاء هذا النوع من المشروعات يعتمد على جمع الإطارات التالفة والمستهلكة وتحويلها إلى مواد قابلة لإعادة الاستخدام في صناعات مختلفة، بما يسهم في تقليل التلوث البيئي وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة»، هذا ما شرح به رئيس شعبة البلاستيك وجهة نظره بشأن تطوير هذه الصناعة.

كما أشار إلى أن منتجات هذه المصانع تشمل المطاط المجدد وحديد الخردة، مع توجيه الإنتاج إلى السوق المحلية والتصدير إلى الأسواق العربية والأفريقية والآسيوية والأوروبية، مؤكدًا أن هذه المشروعات توفر عددًا كبيرًا من فرص العمل، وتنتج بدائل محلية للتصنيع المحلي تقلل الاعتماد على الاستيراد من الخارج.

وعن أبرز المناطق الصناعية الواعدة والأكثر جذبًا للاستثمارات خلال عام ٢٠٢٦، أوضح عبد الهادي أن مصر تضم العديد من المناطق الجاذبة للاستثمار الصناعي، إلا أن منطقة السخنة الصناعية تبرز في المقدمة، نظرًا لقربها من ميناء العين السخنة، وموقعها الاستراتيجي ضمن محور قناة السويس، ما يجعلها مركزًا رئيسيًا للتجارة الدولية.

وأضاف أن المنطقة تضم العديد من المصانع في قطاعات متنوعة، من بينها البتروكيماويات والطاقة المتجددة والصناعات الغذائية، إلى جانب وجود مجمعات لوجستية متطورة.

ولفت إلى أن منطقة العاشر من رمضان تعد أيضًا من أكبر المدن الصناعية في مصر وأكثرها جذبًا، حيث تجمع بين الصناعات الثقيلة والخفيفة، وتتمتع ببنية تحتية قوية تشمل شبكات المياه والكهرباء وطرق الربط مع القاهرة الكبرى. وأشار إلى أنها شهدت خلال الفترة الأخيرة توسعًا كبيرًا في الأراضي الصناعية الجديدة، ما يجعلها من أكثر المناطق جذبًا للمستثمرين المحليين والأجانب، مشددًا على ضرورة تقديم حوافز وتيسيرات لهؤلاء المستثمرين لتعزيز المنتج المحلي وزيادة الصادرات.

وطالب «عبد الهادي» بالاهتمام برواد الأعمال ودعم التحول الرقمي، الذي ساهم في إحداث طفرة ملحوظة في القطاع الصناعي خلال الفترة الأخيرة، وهو ما ظهر بوضوح من خلال التيسيرات والتسهيلات التي قدمتها الحكومة مؤخرًا، ومن بينها التيسيرات الضريبية التي أعلنت عنها وزارة المالية للمشروعات الصغيرة.

وأشار إلى ترقب الحزمة الجديدة التي أعلن عنها أحمد كجوك، وزير المالية، خلال الأيام الماضية، والتي من شأنها تقديم مزيد من التسهيلات لأصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة، بما ينعكس على زيادة الإنتاج والتصنيع المحلي ورفع معدلات الاستثمار.

«التعبئة والتغليف» تتصدر

وفي سياق متصل، قال حسام حجازي، عضو غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية، إن القطاعات الصناعية الأكثر جذبًا للاستثمارات خلال الفترة الأخيرة، والمتوقع استمرار زخمها خلال عام ٢٠٢٦، تتصدرها صناعة مواد التعبئة والتغليف، التي حققت معدلات نمو ملحوظة خلال العام الماضي، وسجلت مبيعات قوية، مدفوعة بالتوسع في قطاعات التجارة الإلكترونية، والصناعات الغذائية، والدوائية.

وأوضح أن هذا التوجه يأتي في إطار سعي الدولة إلى تعزيز النمو الصناعي وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلى جانب دعم المناطق الصناعية التي تمثل مراكز جذب حقيقية لرؤوس الأموال، خاصة في ظل ما تشهده الصناعة المصرية من تطور ملحوظ، مدعوم بتوسع الطلب المحلي، وتحسن البنية التحتية، ودخول عدد من الشركات العالمية الكبرى إلى السوق المصري.

وأشار حجازي إلى أن صناعة التعبئة والتغليف لم تعد تقتصر على الأشكال التقليدية، بل تطورت لتشمل منظومة متكاملة تضم تغليف الشحن السريع، وتغليف المنتجات الصناعية، وحلول التغليف الذكي والآلي، وهو ما جعلها واحدة من أكثر الصناعات جذبًا للاستثمار، سواء من قبل الشركات المحلية أو العالمية.

وأضاف أن هذا القطاع استفاد بشكل كبير من دخول وتوسع شركات دولية كبرى في السوق المصري، والتي أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على الإنتاج المحلي بدلًا من الاستيراد من الخارج، في ظل تطور الصناعة المصرية وقدرتها على تلبية المعايير العالمية من حيث الجودة والتكلفة.

وعن المناطق الصناعية الأكثر جذبًا للاستثمارات، أكد عضو غرفة الصناعات الكيماوية أن مدينة بدر الصناعية جاءت في مقدمة المناطق الجاذبة خلال الفترة الأخيرة، تليها منطقة التجمع الصناعي، ثم مدينة العاشر من رمضان، موضحًا أن هذه المناطق تتمتع بعدة مزايا، من بينها توافر البنية التحتية، والقرب من الأسواق الرئيسية، وسهولة الوصول إلى شبكات النقل والخدمات اللوجستية.

وأضاف حجازي في تصريحات لـ«عالم المال» أن مدينة بدر، على وجه الخصوص، شهدت إقبالًا كبيرًا من المستثمرين في قطاعات الكيماويات والتعبئة والتغليف، في حين حافظت مدينة العاشر من رمضان على مكانتها التاريخية كأحد أكبر المراكز الصناعية في مصر، لا سيما في مجالات الصناعات المتوسطة والكبيرة.

وبالنظر إلى آفاق عام ٢٠٢٦، يرى حجازي أن قطاع الصناعات الكيماوية مرشح لتحقيق مزيد من النمو، خاصة في ظل دخول استثمارات من شركات عالمية بدأت بالفعل في توسيع أنشطتها داخل مصر. وأوضح أن العديد من الشركات الدولية، التي كانت تعتمد في السابق على استيراد منتجات التعبئة والتغليف من الخارج، اتجهت مؤخرًا إلى التصنيع المحلي، مدفوعة بتطور القدرات الصناعية في مصر وارتفاع حجم الاستهلاك في السوق المحلي.

ولفت إلى أن توسع شركات التجارة الإلكترونية الكبرى، مثل أمازون، التي بدأت في ضخ استثمارات كبيرة داخل السوق المصري، أسهم في زيادة الطلب على حلول تغليف متطورة تتناسب مع طبيعة الشحن السريع ومتطلبات المستهلكين. كما أشار إلى توسعات مماثلة من جانب سلاسل تجارية كبرى، مثل كارفور وغيرها، ما عزز الطلب على منتجات التعبئة والتغليف المصنعة محليًا.

وأكد أن هذه الشركات لم تعد تكتفي بالحلول التقليدية، بل تسعى إلى تطوير أفكار جديدة في مجالات التغليف الآلي، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، والاعتماد على مواد صديقة للبيئة، وهو ما يدفع المصانع المحلية إلى التطور المستمر لمواكبة هذه المتطلبات.

وشدد على أن أحد الاتجاهات الرئيسة التي ستعزز جاذبية الاستثمار الصناعي خلال عام ٢٠٢٦ يتمثل في التركيز على الاستدامة البيئية، حيث تعمل الشركات العالمية والمحلية على تطوير منتجات أقل ضررًا بالبيئة، وتبني ممارسات إنتاج أكثر كفاءة.

كما أوضح أن هذا التوجه يفتح آفاقًا جديدة أمام المصانع المصرية للاندماج في سلاسل التوريد العالمية، ويعزز من مكانة مصر كمركز صناعي إقليمي قادر على جذب الاستثمارات النوعية خلال السنوات المقبلة.

أسامة عبد الله ـ عبد الله الصاوي

هاني عافية عضو المجلس التصديري للصناعات الغذائية:

وصول الصادرات الغذائية والزراعية لـ7 مليارات دولار من أهداف 2026

13 % نموًا في معدلات التصدير مقارنة بـ2024

50 % من حجم صادراتنا يتجه إلى الأسواق العربية و20 % للأوروبية و7 % لأمريكا

توسيع قاعدة المصدرين من الشركات الصغيرة والمتوسطة له أولوية خاصة

الحبوب والدقيق والزيوت النباتية والفراولة تتصدر قائمة المنتجات المطلوبة

صدرنا خلال 10 أشهر من 2025 إنتاجًا بقيمة 6.34 مليار دولار

قال هاني عافية عضو المجلس التصديري للصناعات الغذائية، إن الوصول إلى قمة ٧ مليارات دولار من الصادرات الزراعية من مستهدفات ٢٠٢٦، لأن جزءًا كبيرًا من التعاقدات الخارجية جار تنفيذه بالفعل، كما أن الطلب متوافر والمصّانع جاهزة من حيث الجودة والالتزام بالمواصفات الدولية المطلوبة.

وأضاف «عافية» في حوار له مع «عالم المال»، أنه خلال ١٠ أشهر فقط من ٢٠٢٥ تجاوزت الصادرات ٦,٣٣٩ مليار دولار، مقابل نحو ٥,٦٣٢ مليار دولار في نفس الفترة من عام ٢٠٢٤، بمعدل نمو تصل نسبته إلى ١٣٪، وهذه النتيجة تحقق رغم التحديات الاقتصادية العالمية وهو مؤشر واضح على قوة القطاع بالكامل.

وإلى نص الحوار..

كيف ترى حركة الصادرات الغذائية خلال العام الماضي؟

بالمقارنة مع عام ٢٠٢٤، هناك العديد من الميزات التي يختلف بها عام ٢٠٢٥ عن ما قبله، حيث نجحت صادرات الصناعات الغذائية في تحقيق طفرة هائلة سجلت قيمتها ٥,٨ مليار دولار، وهو رقم متقدم للغاية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ومن الضروري استمرارية الطلب وتنوع الأسواق التي نستهدفها خلال ٢٠٢٦ في ظل تحسن قدرة الشركات على التصدير المنتظم، وليس الاعتماد على صفقات مؤقتة فقط.

وما أهداف قطاع الصناعات الغذائية خلال العام الجديد ٢٠٢٦؟

الوصول إلى ٧ مليارات دولار صادرات من أهم الأهداف في العام الجديد، لا سيما في ظل أن جزءًا كبيرًا من التعاقدات الخارجية جار تنفيذه بالفعل، كما أن الطلب متوفر والمصّانع جاهزة من حيث الجودة والالتزام بالمواصفات الدولية المطلوبة.

وإلى أين وصل حجم الصادرات ؟

خلال آخر ١٠ أشهر من ٢٠٢٥ تجاوزت الصادرات ٦,٣٣٩ مليار دولار، مقابل نحو ٥,٦٣٢ مليار دولار في نفس الفترة من عام ٢٠٢٤، بمعدل نمو تصل نسبته إلى ١٣٪، وهي نتيجة جيدة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، كما أنها مؤشر واضح على قوة القطاع بالكامل.

وما تقييمك لأداء قطاع الصناعات الغذائية حاليًا؟

قطاع الصناعات الغذائية يمثل حاليًا نحو ١٤٪ من إجمالي الصادرات غير البترولية، ويأتي في المركز الثالث بين القطاعات التصديرية الأخرى، ما يعكس أهميته الاقتصادية وقدرته على توليد قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني.

وما أبرز الأسواق التي أسهمت في نمو القطاع؟

الأسواق العربية هي التي تتصدر قائمة المستوردين، وتحصل على ٥٠٪ من صادرات، بقيمة تصل إلى نحو ٣,١ مليارات دولار، تليها الأسواق الأوروبية بـ٢٠٪ من صادراتنا، ثم أمريكا بـ٧٪ فقط، وأفريقيا دون الدول العربية نصيبها نحو ٨٪، أما أمريكا اللاتينية وآسيا دون الدول العربية أيضا فتحصل على ١٥٪، كما توجد فرص كبيرة لاختراق الأسواق في الصين.

الحديث عن الفرص في الصين يدفعنا لسؤال مهم وهو هل هناك توسع قريب في أسواق جديدة؟

لدينا خطة لدخول أسواق تصديرية جديدة في ٢٠٢٦، مع التركيز على ضرورة فهم احتياجات هذه الأسواق، من خلال الدراسات والبعثات التجارية التي يرسلها المجلس التصديري، وتعد الأسواق الإفريقية من أهم الأسواق عالية القيمة، لكننا نواجه بعض التحديات اللوجستية التي نعمل على حلها بشكل سريع حاليًا.

ما أبرز المنتجات المصدرة خلال العام الماضي؟

الفراولة المجمدة احتلت رأس القائمة التصديرية، كما شهدت زيوت الطعام والعصائر والحبوب والدقيق نموًا واضحًا أيضا، والهدف من وراء هذا هو التوسع في المصانع، وتقليل تكاليف الإنتاج نسبيًا، ورفع كفاءة العمالة لضمان القدرة على المنافسة بأسعار جيدة، دون المساس بالجودة.

في ظل أهمية الجودة للعملية التصديرية كيف تحافظ الشركات على جودة إنتاجها؟

الجودة ليست صدفة، وهناك استثمارات مستمرة لتطوير خطوط الإنتاج، والتزام صارم بالمعايير الدولية، فالتصدير الناجح يحتاج إلى منتج ثابت الجودة، وليس شحنة عابرة فقط، خاصة أن الجودة تدعم الصادرات الغذائية الاقتصاد بتوفير العملة الأجنبية، وتعزز سلاسل الإنتاج من الزراعة مرورًا بالتصنيع، كما تسهم في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

أخيرا.. ما أهم الملفات المطروحة على طاولة مجلسكم في الفترة المقبلة؟

نركز على توسيع قاعدة المصدرين، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعميق التصنيع الغذائي، والدخول إلى أسواق عالية القيمة، فالهدف ليس مجرد زيادة الكمية، بل رفع القيمة المضافة والقدرة التنافسية للمنتج المصري.

حوار ـ غادة نعيم

آزر CORPORATION

المهندس محمد جمال المدير التجاري لشركة ميلك دايموند المتخصصة في معدات مزارع الحلاب في حوار مع «عالم المال»:

الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة يضمن صحة المزرعة واستدامة الإنتاج

من التصميم إلى الصيانة.. ميلك دايموند تقدم حلولاً متكاملة لمزارع الحلاب

معدات الحلاب الذكية استثمار يضاعف إنتاج اللبن ويقلل الفاقد

قال المهندس محمد جمال المدير التجاري لشركة ميلك دايموند المتخصصة في معدات مزارع الحلاب، إن التطور التكنولوجي أصبح حجر الزاوية في إدارة المزارع الحديثة، مشيرا إلى أن الاعتماد على المعدات الذكية والأوتوماتيكية يسهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة اللبن وتقليل الفاقد، مضيفًا أن خبرة «ميلك دايموند» الطويلة في السوق المصري مكنتها من تقديم حلول متكاملة لمزارع الحلاب.

وأضاف خلال حوار مع «عالم المال» أن من أبرز التحديات التي تواجه انتشار هذه المعدات في مصر تتمثل في اعتماد بعض المزارع على الطرق التقليدية، وانخفاض الوعي بالعائد الاقتصادي الحقيقي للمعدات الحديثة، إلى جانب ارتفاع تكلفة الاستيراد، مضيفا أن الشركة تمكنت من التغلب على هذه العقبات وذلك من خلال التصنيع المحلي وتوفير صيانة وقطع غيار فورية، مؤكدة أن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ليس رفاهية، بل ضرورة لضمان استمرارية الإنتاج، وصحة الحيوان، وترشيد الموارد داخل المزارع، وإلى نص الحوار..

حدثنا عن «ميلك دايموند» وخبرتها في مجال معدات مزارع الحلاب؟

الشركة متواجدة في السوق منذ عام ٢٠١٥، أي بخبرة تتجاوز عشر سنوات في خدمة مزارع الإنتاج الحيواني والألبان، وعملنا لا يقتصر على بيع المعدات فقط، بل يبدأ من مرحلة التصميم والإنشاءات، وصولا إلى توفير جميع معدات مزارع الألبان، بما يشمل مستلزمات العجول الرضيعة، الأبقار الحلابة، ومزارع التسمين.

وخلال سنوات عملنا نجحنا في التصدير إلى عدد من الدول العربية، من بينها الأردن، ليبيا، السعودية، السودان، والإمارات، وهو ما يعكس ثقة الأسواق الخارجية في جودة منتجاتنا وخدماتنا.

ما أبرز أنواع معدات الحلاب التي توفرها الشركة؟

نوفر مجموعة متكاملة من المعدات التي تلبي احتياجات المزرعة حسب حجمها وعدد الأبقار الموجودة بها، من بين هذه المعدات، بوكسات العجول الرضيعة، وتانكات البسترة الخاصة بالعجول، بالإضافة إلى معدات رعاية الأبقار مثل المحالب الأوتوماتيك، زناقات العرج، مراوح وأنظمة التبريد.

ونعمل أيضًا مع كل مزرعة لاختيار أنسب المعدات وفقًا لظروفها التشغيلية، وليس بشكل نمطي، ولدينا أيضًا مكاسر أعلاف تمكن المزرعة من إعداد عليقة متجانسة كاملة، وهو ما ينعكس مباشرة على كفاءة التحويل والإنتاج.

أما فيما يتعلق بجودة اللبن، فمعدات الحلاب لدينا مصممة للحفاظ على سلامته وتقليل العد البكتيري، من خلال أنظمة غسيل متكاملة تعتمد على القلوي والحامض، حيث قمنا داخل الشركة بتطوير ماكينة غسيل أوتوماتيك أطلقنا عليها اسم،،X-Wash،، والتي تعمل بنظام السوفت وير وهو نظام مصري ١٠٠٪، حيث تقوم بتشغيل وغسيل المحلب أوتوماتيكيا دون تدخل العامل، الا فى وضع المادة الكيميائية فقط، بينما تنفذ الماكينة مراحل الغسيل المختلفة بالمياه الساخنة والفاترة والباردة وفق توقيتات يتم التحكم فيها بدقة.

كما نوفر محالب كمبيوتر تقيس وتراقب جودة اللبن بشكل لحظي، بما يضمن أعلى مستويات الجودة والسلامة.

ماذا عن خدمات ما بعد البيع والدعم الفني؟

نتميز بشكل واضح في خدمات ما بعد البيع، حيث نتابع العميل بشكل مستمر، ولدينا فريق صيانة مدرب على أعلى مستوى، متاح على مدار ٢٤ ساعة، في بعض الأحيان نتلقى مكالمات في ساعات متأخرة من الليل، ونكون متواجدين فورًا داخل المزرعة، لأن هناك معدات لا تحتمل أي تأخير، وعلى رأسها المحلب ومكسر الأعلاف، فتعطلهما يعني توقف روح المزرعة بالكامل.

وأيضًا نوفر صيانة دورية منتظمة، ومع كل تعاقد جديد نلتزم بتدريب العمالة داخل المزرعة، ونقوم بتدريب عملي لمدة ثلاثة أيام على تشغيل المحلب، وشرح آلية التشغيل، وكيفية التعامل مع الأعطال البسيطة وحلها بشكل فوري، لضمان استمرارية العمل دون خسائر.

من وجهة نظرك، هل الاستثمار في معدات الحلاب مجد اقتصاديًا؟

الاستثمار في معدات الحلاب يُعد استثمارًا كبيرًا لكنه مجد اقتصاديًا بدرجة عالية، على سبيل المثال، مكسر الأعلاف يمكنه رفع معدل التحويل من ٢٠٠ جرام إلى ٢٥٠ جرام، ما يسمح لصاحب المزرعة باسترداد تكلفة المكسر خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر.

الأمر نفسه ينطبق على أنظمة التبريد والمراوح، التي تقلل الإجهاد الحراري على الأبقار، وتزيد إنتاج اللبن، وتقلل حالات العرج، ما يسمح باسترداد التكلفة خلال فترة قصيرة.

وإذا نظرنا إلى تكلفة العلاجات، تشير الدراسات إلى أن علاج مشاكل الحافر قد يكلف نحو ألف دولار سنويًا للبقرة الواحدة، أي أن مزرعة تضم ١٠ بقرات قد تتحمل ما يقارب من ٥٠٠ الف جنيه مصري سنويًا، في المقابل، عند شراء زناقة بسعر ٣٠٠٠ دولار لا تقارن بهذه الخسائر، خاصة أنها تخدم المزرعة بالكامل وليس بقرة واحده، وتوفر الوقت والجهد، حيث يمكن معالجة عشر بقرات في أقل من ساعة واحدة بواسطة فني مدرب.

ما أبرز التحديات التي تواجه انتشار معدات الحلاب في مصر؟

أبرز التحديات تتمثل في الاعتماد على الطرق التقليدية داخل بعض المزارع، وانخفاض الوعي بالعائد الاقتصادي الحقيقي من استخدام المعدات الحديثة، إلى جانب ارتفاع تكلفة الاستيراد.

في شركة ميلك دايموند واجهنا هذه التحديات من خلال التصنيع المحلي منذ عام ٢٠١٩، ما أتاح لنا تقديم معدات بمواصفات أوروبية، وبسعر أقل، ووقت تسليم أسرع، بالإضافة أننا نوفر صيانة فورية وقطع غيار محلية، وهو ما يقلل زمن التوقف عن العمل ويحافظ على استمرارية الإنتاج دون خسائر.

ماهو تقييمك لوضع سوق معدات الحلاب في مصر حاليًا؟

سوق معدات الحلاب في مصر يشهد مرحلة نمو واضحة، خاصة مع التوسعات التي تشهدها المزارع المتوسطة والكبيرة، وتوجه الدولة لدعم مشروعات الإنتاج الحيواني، كل هذه العوامل خلقت طلبًا متزايدًا وفتحت فرصًا كبيرة للنمو داخل السوق.

كيف تواكب الشركة التطور التكنولوجي في هذا المجال؟

نركز بشكل كبير على التطوير التكنولوجي، خاصة في المحالب وأنظمة التشغيل، حيث قمنا بتطوير سوفت وير مصري ١٠٠٪ لإدارة المزارع، قادر على منافسة البرامج الأجنبية، وخلال الفترة المقبلة سنعلن عن تقنيات جديدة ستحدث نقلة نوعية في السوق بإذن الله.

ما دور معدات الحلاب في دعم الاستدامة وترشيد الموارد؟

معدات الحلاب الحديثة تقلل فقد اللبن، وتحافظ على صحة الأبقار، وتحد من الإصابة بالتهابات الضرع، ما ينعكس على استدامة الإنتاج وترشيد الموارد داخل المزرعة.

كيف ترون مستقبل معدات الحلاب في مصر خلال السنوات المقبلة؟

المستقبل يتجه بقوة نحو الحلول الذكية والمعدات الأوتوماتيكية، خاصة مع صعوبة توفير العمالة وارتفاع تكلفتها، ورغم ارتفاع تكلفة هذه المعدات في البداية، فإن حسابها على المدى البعيد يُثبت أنها أكثر جدوى من حيث توفير الوقت، وتقليل التكاليف، ورفع الكفاءة التشغيلية.

ماهي رؤيتكم المستقبلية وهل هناك خطط للتوسع داخل مصر وخارجها؟

نواصل التوسع في الأسواق التي نصدر إليها حاليًا مثل ليبيا، السعودية، السودان، والأردن، ونعمل خلال الفترة المقبلة على دخول أسواق شمال أفريقيا مثل المغرب والجزائر، إضافة إلى دول أفريقية واعدة مثل كينيا وتنزانيا، التي تشهد طلبًا متزايدًا على معدات الحلاب.

ماذا عن خطة الشركة خلال هذه العام؟

نستهدف خلال ٢٠٢٦ تطوير خدمات ما بعد البيع بشكل أكبر، ورفع كفاءة فرق الصيانة باستخدام أحدث التقنيات، إلى جانب فتح أسواق تصديرية جديدة خارج مصر.

ماهي نصيحتك لأصحاب مزارع الحلاب لزيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد؟

أنصح أصحاب مزارع الحلاب بالنظر إلى إدارة المزرعة باعتبارها منظومة متكاملة، وليس مجرد عملية حلب فقط، البداية تكون بالاعتماد على معدات حديثة ومناسبة لحجم المزرعة، لأن المعدات المتطورة تضمن انتظام عملية الحلب، وتحافظ على صحة الأبقار، وتقلل الأخطاء البشرية التي تُعد أحد أهم أسباب الفاقد.

نؤمن في ميلك دايموند أن الاستثمار في المعدات ليس رفاهية، بل ضرورة للحفاظ على الإنتاج وصحة القطيع، المعدات التي نقدمها تساعد المزارع على زيادة إنتاج اللبن بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠٪، وتقليل الفاقد الناتج عن الأخطاء البشرية وضعف النظافة، وخفض تكاليف العمالة بنسبة تصل إلى ٣٠-٤٠٪.

نحرص دائمًا على تطوير منتجاتنا بناءً على خبرات ميدانية حقيقية وملاحظات أصحاب ومديري المزارع، ونحول هذه الملاحظات إلى حلول واقعية على أرض الواقع، بما يضمن أعلى كفاءة تشغيلية وسرعة في استرداد الاستثمار

وفي النهاية، يجب أن يدرك صاحب المزرعة أن الاستثمار في المعدات الحديثة والإدارة السليمة ليس تكلفة إضافية، بل هو الوسيلة الأسرع لزيادة الإنتاجية، وتقليل الفاقد، واسترداد رأس المال خلال فترة قصيرة، مع الحفاظ على صحة القطيع واستدامة الإنتاج.

> التكنولوجيا الحديثة ضرورة لاستدامة الإنتاج وصحة الحيوانات
>
> الطرق التقليدية وارتفاع تكلفة الاستيراد أبرز تحديات تواجه معدات الحلاب
>
> التكنولوجيا الحديثة ليست رفاهية.. بل ضرورة لمزارع الألبان
>
> زناقة بقيمة 3000 دولار توفر نصف مليون جنيه سنويًا على مزارع الأبقار
>
> نعمل في تصنيع معدات محلية تواكب الجودة الأوروبية

نقيب الأطباء:

الطبيب البيطري خط الدفاع الأول عن صحة الإنسان وملف التعيينات سيظل على رأس أولوياتنا

> نظام الاستعانة لا يمكن أن يكون بديلاً دائمًا عن التعيين الرسمي
>
> أطالب بتوفير العدد الكافي من الأطباء لدعم القطاع

أكد الدكتور مجدي حسن، نقيب الأطباء البيطريين، أن مهنة الطب البيطري ليست مجرد وظيفة خدمية بل تعد من أعمدة الأمن القومي الصحي والغذائي في الدولة، مضيفًا إن الطبيب البيطري يمثل خط الدفاع الأول عن صحة الإنسان قبل الحيوان، من خلال دوره الكبير في مكافحة الأمراض المشتركة، وضمان سلامة اللحوم ومنتجات الألبان، والحفاظ على الثروة الحيوانية والداجنة، مما يؤثر بشكل مباشر على استقرار أسعار الغذاء وجودته.

أشار نقيب الأطباء البيطريين، إلى أن ملف تعيين الأطباء البيطريين سيظل على رأس أولويات مجلس النقابة ولن يتم إغلاقه أو استبداله بأي مسمى آخر، مضيفًا أن النقابة تتابع عن كثب ردود الفعل التي أثيرت من بعض أعضاء الجمعية العمومية على إعلان وزارة الزراعة عن الاستعانة بـ٤٥٠٠ طبيب بيطري بنظام الاستعانة بدلاً من التعيين الدائم.

وشدد على أن موقف النقابة ثابت، حيث تطالب بالتعيين الكامل للأطباء البيطريين لسد العجز في قطاع الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء، مؤكدًا أن التعيين الكامل هو السبيل الوحيد لضمان أداء هذا القطاع الحيوي بكفاءة واستدامة.

كما لفت إلى أن القرار الوزاري الأخير جاء في إطار اعتبارات إدارية ومالية داخل الجهاز الحكومي، لكن النقابة تعاملت معه بمنطق المسؤولية، محققة توازنًا بين منح فرص عمل مرحلية دون التفريط في الحق الأصيل في التعيين، مضيفًا أن نظام الاستعانة لا يمكن أن يكون بديلاً دائمًا عن التعيين الرسمي.

وثمن نقيب الأطباء البيطريين استجابة الحكومة لمطالب النقابة برفع سن التقدم إلى ٣٥ عامًا بدلاً من ٣٠ عامًا، مما يتيح الفرصة لعدد أكبر من الأطباء البيطريين، مؤكدًا أنه يتطلع إلى رفع سن التقدم إلى ٤٠ عامًا في المستقبل بما يتوافق مع طبيعة المهنة وظروف سوق العمل، ويضمن العدالة لآلاف الأطباء الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالعمل الحكومي بسبب توقف التعيينات على مدار أكثر من ٢٠ عامًا.

وأعرب عن شكره وتقديره للرئيس عبد الفتاح السيسي على دعمه المستمر لقطاع الطب البيطري وتوجيهاته الحكيمة، مشيدًا بإيمانه بأهمية دور الطبيب البيطري في حماية صحة المواطن المصري، كما طالب نقيب الأطباء البيطريين بتوجيهات من الرئيس السيسي لدعم هذا القطاع الحيوي بالعدد الكافي من الأطباء البيطريين.

وفي ختام حديثه، أشاد نقيب الأطباء البيطريين بالجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة، بما في ذلك مجلس الوزراء ووزارة الزراعة، داعيًا إلى سرعة الإعلان عن الشروط والضوابط المنظمة لآليات التعاقد مع الأطباء البيطريين، بهدف ضمان الشفافية والتيسير على الزملاء الأطباء في الحصول على الفرص المناسبة.

نائب وزير الزراعة:

خطة لزيادة الرقعة الزراعية 40 % خلال 5 سنوات

> إضافة 4 ملايين فدان جديدة تقود طفرة الإنتاج الزراعي خلال الفترة المقبلة
>
> الدلتا الجديدة وتوشكي وشرق العوينات في قلب التوسع الزراعي

تدخل الزراعة المصرية مرحلة جديدة عنوانها التوسع في المساحة المنزرعة خلال العام الحالي، بعدما أصبحت زيادة الرقعة الزراعية أحد أهم رهان الدولة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وارتفاع الطلب المحلي، وإعادة رسم الخريطة الزراعية لمصر عبر التوسع في مناطق جديدة، وتطبيق نظم إنتاج حديثة تحقق أعلى كفاءة ممكنة من وحدة الأرض والمياه، بما يمهد لمرحلة أكثر توازنا بين تلبية الاحتياجات الداخلية وتعظيم العائد الاقتصادي للقطاع الزراعي.

وفي إطار التوسع في زيادة الرقعة الزراعية، أكد المهندس مصطفى الصياد، نائب وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، أن الدولة تمضي بخطوات متسارعة نحو توسيع المساحات المنزرعة باعتبارها أحد المحاور الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي ودعم القدرة التصديرية للقطاع الزراعي، موضحاً أن الحكومة تعمل على تنفيذ خطة قومية تستهدف زيادة الرقعة الزراعية بنسبة تقترب من ٤٠٪ خلال خمس سنوات، استجابة للنمو السكاني وارتفاع الطلب المحلي، وبما يضمن توافر الفائض القابل للتصدير دون الإخلال باحتياجات السوق الداخلي.

وأشار الصياد إلى أن إجمالي الرقعة الزراعية في مصر بلغ نحو ١٠ ملايين فدان، وأن الوزارة بالتعاون مع ا لجها ت المعنية شرعت في إضافة مساحات جديدة تقدر بنحو ٤ ملايين فدان خلال السنوات المقبلة، من خلال مشروعات استصلاح كبرى في مناطق الدلتا الجديدة، وتوشكى، وشرق العوينات، مؤكدًا أن هذه المشروعات تعتمد على نظم ري حديثة وتقنيات الزراعة الدقيقة، بما يحقق أقصى استفادة ممكنة من وحدة الأرض والمياه.

وأوضح نائب وزير الزراعة أن الخطة القومية لاستصلاح الأراضي انطلقت مستندة إلى نجاحات سابقة حققتها الدولة خلال الأعوام الماضية، حيث جرى بالفعل إضافة نحو ٤,٥ ملايين فدان إلى الرقعة الزراعية، ما وفر قاعدة قوية للتوسع الحالي، حيث مشروع المليون ونصف فدان شكل حجر الأساس لهذه المرحلة.

وأضاف الصياد أن هذه المشروعات لم تقتصر على زيادة المساحات فقط، بل شملت إنشاء تجمعات زراعية حديثة تعتمد على مفاهيم الزراعة الذكية والعضوية، وتطبيق نظم الزراعة المائية لترشيد استهلاك المياه وتعظيم الإنتاجية، مؤكدًا أن الدولة أولت اهتمامًا خاصًا بالتوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، وعلى رأسها القمح، حيث جرى رفع المساحات المنزرعة لتتجاوز ٣,٤ ملايين فدان في الموسم الأخير، مقارنة بالمواسم السابقة، بهدف تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

وشدد نائب وزير الزراعة على أن زيادة الرقعة الزراعية تمثل الضمانة الحقيقية لاستدامة القطاع الزراعي، موضحًا أن التوسع في الإنتاج يمنع تكدس المحاصيل في السوق المحلي، ويحافظ على استقرار الأسعار، ويضمن للمزارعين عائدًا اقتصاديًا عادلا يشجعهم على الاستمرار والالتزام بمعايير الجودة، بما يعزز دور الزراعة كأحد أهم روافد دعم الاقتصاد الوطني.

2026.. الزراعة المصرية تفتح بوابة أمريكا اللاتينية عبر الدومينيكان

أستاذ زراعة: اختراق أسواق بعيدة جغرافيا يعكس اتساع خريطة التواجد المصري عالميا

معايير الحجر الزراعي تضع مصر في مقدمة كبار المصدرين

تواصل الزراعة المصرية ترسيخ مكانتها كأحد أكثر القطاعات قدرة على الصمود والتوسع في الأسواق العالمية، بعدما تحولت من مجرد مورد تقليدي للمنتجات الخام إلى لاعب دولي يمتلك منظومة متكاملة للجودة والرقابة والتتبع.

هذا التحول لم يأتي مصادفة، بل كان نتاج سنوات من التطوير المؤسسي والاستثمار في البنية التحتية والبحث العلمي، ما انعكس بوضوح على خريطة الصادرات الزراعية التي تشهد اتساعا غير مسبوق في الأسواق.

وفى هذا السياق أكد الدكتور إبراهيم درويش، أستاذ الزراعة بجامعة المنوفية، أن العام الجاري يمثل نقطة تحول حقيقية في مسار الصادرات الزراعية المصرية، بعد أن نجحت الدولة في ترسيخ منظومة متكاملة للجودة والرقابة والتتبع، انعكست بشكل مباشر على ثقة الأسواق الدولية في المنتج المصري وقدرته على المنافسة في مختلف القارات، موضحا أن هذا التطور أدى إلى اختراق أسواق بعيدة جغرافيا، من بينها سوق جمهورية الدومينيكان، في خطوة تعكس اتساع خريطة التواجد المصري عالميا.

وأشار درويش إلى أن نجاح مصر في النفاذ إلى سوق الدومينيكان يعد شهادة ثقة دولية جديدة في جودة الصادرات الزراعية المصرية، لافتا إلى أن الوصول إلى هذه الأسواق لم يعد مرهوناً بالمسافة، بقدر ما يرتبط بالالتزام الصارم بالمعايير الدولية، مؤكدا أن المنتج المصري أصبح قادراً على الوصول إلى المستهلك العالمي بنفس كفاءة كبار المصدرين، بفضل التطوير المستمر في منظومة الحجر الزراعي.

وأوضح أن منظومة الحجر الزراعي المصري شهدت خلال السنوات الأخيرة ثورة حقيقية في معايير الجودة، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى خفض نسبة سحب العينات من الشحنات المصرية من ٢٠٪ إلى ١٠٪ فقط، في خطوة تعزز سرعة تدفق الصادرات إلى الأسواق الأوروبية، مضيفا أن تطبيق نظام "التكويد والتتبع" من المزرعة وحتى الميناء أسهم في تحديد المسؤوليات بدقة، وضمان أعلى مستويات الأمان الحيوي وسلامة الغذاء.

وحول الأهمية الاستراتيجية لسوق جمهورية الدومينيكان، أوضح درويش أن هذا السوق يُعد من أبرز الوجهات السياحية العالمية التي تتطلب كميات كبيرة من الفواكه والخضروات عالية الجودة، ما يجعل التواجد المصري هناك بوابة عبور لفتح أسواق جديدة في دول أمريكا اللاتينية، مؤكدًا أن هذه الخطوة تتسق مع سياسة تنويع الوجهات التصديرية، بما يحقق استقراراً في العائدات ويحد من مخاطر الاعتماد على سوق واحد.

وكشف درويش أن المؤشرات بنهاية عام ٢٠٢٥ كانت إيجابية للغاية، حيث اقترب إجمالي الصادرات الزراعية المصرية من ٩ ملايين طن، تصدرتها الموالح بنحو ٢,٤ مليون طن، تلتها البطاطس بإجمالي ١,٣ مليون طن، موضحا أن الدولة تستهدف خلال العام الحالي تحقيق معدلات نمو سنوية تتراوح بين ١٠٪ و٢٠٪، مع طموحات بتجاوز عائدات الصادرات الزراعية حاجز ١٠ مليارات دولار.

د. إبراهيم درويش

> نمو متسارع للصادرات الزراعية المصرية بنسبة تصل إلى 20 %

وأكد أستاذ الزراعة على أن العام الحالي سيشهد اتساع قاعدة المستفيدين من منظومة التصدير، بعد إضافة أكثر من ٣٠٠٠ مزرعة جديدة إلى منظومة التكويد، وهو ما انعكس مباشرة على تحسين دخول صغار المزارعين، موضحا أن فتح أسواق جديدة يمنع تكدس الإنتاج في السوق المحلي ويحمي الأسعار من الانهيار تحت تكلفة الإنتاج، بما يضمن للفلاح عائدا عادلا ويشجعه على الالتزام بمعايير الجودة.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية، أشار درويش إلى أن تطوير الموانئ ومنظومة النقل والربط اللوجستي أسهم في تقليل نسب الفاقد والتلف، ما مكن المنتج المصري من الوصول طازجاً وبأسعار تنافسية، مشددا على أن الدولة تضع الأمن الغذائي للمواطن المصري في مقدمة أولوياتها، حيث لا يتم السماح بالتصدير إلا للفائض عن احتياجات السوق المحلي، لضمان استقرار الأسعار داخلياً.

واختتم درويش تصريحاته بالتأكيد على أن نجاح الزراعة المصرية هو حصيلة تكامل واضح بين البحث العلمي، والتطوير اللوجستي، والرقابة الصارمة، وهو ما جعل المنتج الزراعي المصري سفيراً موثوقاً في أسواق العالم، وأحد أهم روافد دعم الاقتصاد الوطني.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews